

نحو رؤية مشتركة للديمقراطية بين التيارات السياسية في مصر

ندوة "تعزيز مساعي الديمقراطية في مصر" بالتعاون مع مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، فندق إيتاب - الإسماعيلية 15-17 مارس 2006

وثيقة نحو مفهوم مصرى للديمقراطية

إعداد: محمد السيد سعيد

مقدمة:

- 1- لا بد أن يبدأ أى مفهوم مصرى للديمقراطية بالاعتراف بأن مصر هى جزء لا يتجزأ من المجتمع الدولى، وأن الديمقراطية التى نعنيها هى فى الجوهر تلك التى جربتها البشرية وطمحت لها فى دول كثيرة من دول العالم، وأنها تنبنى على خبرات مشتركة بين مختلف الشعوب، وليست شيئاً يتم تعريفه لأول مرة ولا هى مفهوم يؤخذ تعسفاً كما حدث مثلاً فى دول حلف وارسو السابقة مع مفهوم الديمقراطية الشعبية، أو مع دول أخرى لا ديمقراطية استخدمت المفاهيم للتصويه على ممارسات شمولية أو تسلطية بعيدة كل البعد عن الديمقراطية.
- 2- لا بد أيضاً أن يبدأ أى مفهوم مصرى للديمقراطية بالاعتراف بأن مصر هى أيضاً كيان ثقافى متميز ومنتضى الى عدد من الدوائر الحضارية المتداخلة، كما أن لها ظروفها الاقتصادية والاجتماعية الخاصة، وتقاليدها السياسية الممتدة والمتجذرة وخاصة فيما يتعلق بالتأكيد على قيم العدالة، وأنها قادرة على اثراء مفهوم الديمقراطية والتمتع بتجربة أصيلة لا تقوم على تقليد أو نسخ لغيرها من التجارب، وأن التوق لتجربة ديمقراطية أصيلة لا يمكن أن يعنى الاجحاف بأى شكل من الأشكال بالقيم المشتركة للإنسانية أو بالمبادئ والمعايير الأساسية للديمقراطية، وإنما يعنى تجسيد هذه القيم بصورة تستجيب للحاجات الأصيلة والمشروعة لكل القوى الاجتماعية الكبرى، ولحاجات البلاد ككل، وللضرورات التى يملها التكوين الثقافى الفريد لمصر.
- 3- ومن المفيد أن نؤكد أيضاً على أن الديمقراطية ليست مجرد نظام سياسى أو كيان قانونى شكلى فحسب، وأن لها ماهية أو فحوى يتلمسها الناس بالتجربة وبالممارسة أيضاً، وأن كل استخدام لقاعدة قانونية شكلية ديمقراطية لتحقيق نتائج معاكسة للهدف منها أو للغرض الذى وضعت لتحقيقه هى غدر بالديمقراطية واجحاف بها. ومن هذا المنطلق فإنه يجب أن نضع نصب أعيننا الفحوى

الجمهورية للديموقراطية فى كل العصور, وهى أنها النظام الذى يقوم على سلطة الشعب وسيادة الأمة.

4 وبصورة عامة فان الممارسة الديموقراطية هى الجانب الأكثر أهمية, وهى تتم على ثلاثة مستويات: مبادئ عامة وأساسية لا يجوز خرقها ولا يقبل أن يتم تنظيمها بصورة تؤدى الى مصادرتها, وتنظيم محدد للعلاقة بين سلطات الدولة والمجتمع تشمل تقريب السلطة للشعب, وبناء نظام نيابى يقوم على الانتخابات العامة الدورية والنزيهة, ونظام حكم يقوم على مبدأ حكم الأغلبية مع الاحترام التام لحقوق الأقلية, ووضع ضمانات تحول دون تركيز السلطة أو احتكارها أو تأبيدها, مع وضع الأسس السليمة التى تضمن ممارسة الحكم بصورة فعالة وفى حدود حكم القانون.

5 وتحتاج الديموقراطية الى شروط تمهيدية أساسية, وهى شروط تسمح بتطور ديموقراطى سليم وصحى دون أن تكون بذاتها جزءا من تعريف الديموقراطية. وتشمل هذه الشروط العناصر الأساسية التالية: (أ) استقلال الإرادة الوطنية: اذ يستحيل أن تعيش الديموقراطية فى ظل فقدان الاستقلال السياسى والحد الأدنى من الاستقلال الاقتصادى الوطنى. وبينما انتهى عصر الاستعمار التقليدى, ولا تواجه مصر خطرا داهما باحتلال جزئى أو كلى لأراضيها وترابها الوطنى فإنها تعاني من مستوى مرتفع للغاية من التبعية الاقتصادية والتعرض الاستراتيجى, الأمر الذى يفقدها جانبا كبيرا من استقلال القرار الوطنى. وبدون إغلاق نافذة الانكشاف الاقتصادى والاستراتيجى يصعب تصور تحقيق الديموقراطية, لأن القرارات الحقيقية التى تؤثر على رفاهية الوطن والمواطن تصدر فى هذه الحالة عن قوى خارجية مهيمنة. اننا نؤكد على ضرورة النهوض الاقتصادى الذى يحقق الحد الأدنى من الاستقلال الاقتصادى, كما نؤكد على ضرورة بناء وتطوير المنعة الاستراتيجية المصرية سواء بصورة منفردة أو بالتعاون مع الدول العربية والدول المحبة للسلام.

ب) التوافق على القيم الجوهرية للمجتمع وأركان ثقافته الوطنية مع الوعى بالإضافات العظيمة التى يمكن أن تؤدى إليها الممارسة الثقافية الخلاقة والأصيلة التى تترجم الأهداف السامية والأساسية للمجتمع والأديان السماوية. ونعتقد أن هناك ضرورة على التوافق على الدور الكبير الذى يلعبه الإسلام وتلعبه المسيحية فى تكويننا الثقافى والأخلاقى القومى. أن تعزيز هذا الدور مطلوب وضرورى. ويجب البناء على القيم الأخلاقية الرفيعة التى أرسنها المسيحية وأكدها الإسلام فى أرض مصر, وفى نسيجها الحضارى والمجتمعى. ان جانبا من هذا التوافق يقوم على استبعاد بناء دولة دينية بمعنى منح أى

جماعة- وخاصة رجال العلم الدينى- امتياز حكم البلاد. وبالمقابل فان بناء الدولة ونظامها وسياساتها يجب أن لا يصطدم أو يتناقض مع قيم أساسية للدينين الاسلامى والمسيحى.

ت) ولا شك أن التوافق على القيم السياسية والأساسية فى كل المجتمعات الديمقراطية يشكل شرطا بديهيا. ويجب بصورة خاصة التوافق على معانى الاعتراف بالآخر والتسامح السياسى والفكرى وحقوق المواطنة المتساوية واقامة الممارسة السياسية على قاعدة المشاركة فى الوطن والمساواة فى حقوق المواطنة واستبعاد كل صور التمييز على أساس الدين أو الجنس أو الأصل العرقى أو جهة الميلاد والاقامة أو أى اعتبار غير شخصى آخر. ويجب بصورة خاصة أن تتم مكافحة جميع صور الطائفية وتأكيد الوحدة الوطنية وأبعاد المؤسسات الدينية عن المجال السياسى, واعتبارها مرافق عامة مفتوحة ومتاحة للجميع يرأسها أشخاص يتمتعون بالاحترام العام على ألا يسمح لهم بمزاولة الوظائف أو الأدوار السياسية الحزبية أثناء شغل وظائفهم الدينية. وفى الحد الأدنى يجب إقامة العلاقات الدينية على أساس التسامح والاحترام المتبادل وتحصين المعتقدات الدينية من الهزؤ والسخرية أو الالهانة, دون اجحاف بحق المناقشة العاقلة والمفيدة لكل الأفكار والنصوص أو الممارسات فى سياقات تضمن حرية البحث والابداع.

ث) اننا نعتبر أيضا أن تحقيق الحد الأدنى من النهوض الاقتصادى والمجتمع شرط ضرورى لمواصلة وتنمية تجربة ديمقراطية ذات معنى وقابلة للحياة والازدهار. وفى هذا السياق, فان أى نظام ديمقراطى فى مصر يفقد جانبا كبيرا من ضرورته ان لم يمكن المجتمع من الانطلاق النهوضى فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واحداث قطيعة نهائية مع الفقر والتخلف.

أولا: المبادئ الأساسية للحكم الديمقراطى

- 1 يجب أن يتم اقرار جميع الحقوق الأساسية للانسان والمنصوص عليها فى الشريعة الدولية لحقوق الانسان, وبصورة خاصة فى العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية باعتبارها مبادئ جوهرية فى النظام الديمقراطى فى مصر.
- 2 وبصورة خاصة يجب تقنين الاعتراف بحقوق التعبير- وخاصة فى الصحافة ومنابر الاعلام المختلفة- والحق فى المعلومات وحقوق التجمع والتنظيم المدنى والسياسى بما يضمن ويعزز فى نفس الوقت التعددية السياسية. يعنى ذلك الحق فى تأسيس وامتلاك الصحف والقنوات الاذاعية والتلفازية, والحق فى تأسيس الجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة, والصالونات والتجمعات والمنابر النقابية والنقابات العمالية والمهنية وغيرها من المنظمات والجمعيات السياسية والمدنية بحرية وبدون

حاجة للحصول على ترخيص, على أن تتم مزاولة هذه الحقوق بصورة سلمية وعلى وجه لا يجحف بحقوق الآخرين.

3 يمثل مبدأ حكم القانون حجر الزاوية في النظام الديمقراطي, ويجب القيام باصلاحات تشريعية شاملة لتطهير التقنيات المرعية في مصر من كل الخروق الجسمية لحقوق الانسان والحريات العامة ومبادئ العدالة والمساواة, وتمكين النظام القضائي من امتلاك الياته الخاصة في تطبيق القانون ومد حمايته للجميع بدون استثناء وعلى قدم المساواة, وأنجاز عدالة ناجزة وسريعة. ويجب أن يسمح النظام السياسي بفتح الباب أمام الحق في رفع - أو تحريك- الدعوى العمومية لتحقيق اغراض وأهداف عامة تتفق مع القيم المرعية في المجتمعات الديمقراطية, ولا تصدر على أى نحو الحريات والحقوق الأساسية للانسان, أو تتدخل في الحياة الخاصة الا في أضيق الحدود وبما يتفق مع أفضل المعايير في جميع النظم القانونية.

4 تشمل الحقوق الأساسية في المجتمع الديمقراطي استقلال المؤسسات الدينية, وصدور قوانين تفتح الباب أمام الاختيار الحر سواء بالتصويت أو التراضي أو الوسائل الأخرى المناسبة لمستوياتها القيادية.

5 لا يمكن الفصل بين الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية, بل هما غير قابلين للفصل ومتكاملان. وفضلا عن الاعتراف بالملكية الخاصة والملكية التعاونية والعامة, يجب أن يلتزم أى نظام ديمقراطي بأولوية اقتلاع الفقر, وضمان مد مظلة التأمين الصحى وشبكة الأمن الاجتماعى للجميع بما يضمن الحاجات الأساسية. تتقدم الممارسة الديمقراطية بتأكيد وصيانة التوازن في المصالح بين القوى الاجتماعية المختلفة, وذلك من خلال تعدد أساليب الانتاج وضمان أعلى مستوى ممكن من عدالة التوزيع.

ثانيا: الحكم الديمقراطي

1 تعنى الديمقراطية سيادة وسلطة الأمة والشعب, ويجب أن تحتفظ الممارسة السياسية الفعلية على هذا المعنى بكل الوسائل الممكنة. فإضافة الى الوسائل النيابية يجب أن تشجع القوانين والممارسات الفعلية على مشاركة المواطنين كأفراد وباعتبارهم هيئات أو جمعيات عمومية للمؤسسات العامة في اتخاذ القرارات وصنع السياسات. ان مستويات معنية من الديمقراطية المباشرة صارت ممكنة بل وضرورية لترجمة مبدأ سيادة الشعب, وسلطته, من خلال كل الوسائل الضرورية للتعرف على ارائه في السياسات المختلفة.

2 تقوم التجربة الديمقراطية المصرية على تقريب السلطة للشعب بشتى الوسائل وعلى رأسها نظام فعال للحكم المحلى يتيح للمجتمع على مستوياته القاعدية فرصة السيطرة على الشروط المباشرة للحياة الاجتماعية وسلطة اتخاذ قرارات أساسية لحشد وتعبئة القدرات من أجل التنمية وإطلاق قدرات النهضة. ويتم انتخاب جميع مستويات الإدارة والحكم المحلى من عمد القرى حتى المحافظين, كما يتم وضع خطط لتعزيز الترابط المجتمعى واستعادة حس الجماعة والانطلاق منها لتحقيق النهوض بما فى ذلك الأشكال المختلفة للتضامن الاجتماعى وتوفير الأمن والحماية, دون اجحاف بالفرد أو حقوقه وحرياته. تقريب السلطة من الناس هى أهم مجال للاجتهاد والاضافة الى التجربة الديمقراطية المصرية, ويجب فتح باب الاجتهاد فى هذا الحقل الى أقصى حد ممكن.

3 تقوم التجربة النيابية المصرية على تأكيد سلطة الشعب, وذلك من خلال تأكيد الصلة المتواصلة والحميمة بين النواب وناخبهم, وفتح الباب أمام الناخبين لمحاسبة نوابهم فى أى وقت, والتزام النواب باستشارة ناخبهم حول مختلف القضايا التشريعية والرقابية. وتتمتع المستويات النيابية المختلفة بسلطات حقيقية تشريعية ورقابية.

4 ويتأسس النظام الدستورى المصرى على مزج ملائم بين خصائص النظامين الرئاسى والبرلمانى بما يعزز سلطات البرلمان ويضمن فى نفس الوقت أكبر قدر ممكن من توازن السلطات. وتتشكل الحكومة من الحزب أو الأحزاب التى تتمتع بأغلبية فى البرلمان, حتى لو كان رئيس الجمهورية منتخبا ويتمتع بصلاحيات حقيقية فى مجالات يسميها الدستور. ويجب وضع دستور جديد ينقل مصر الى النظام الديمقراطى بصورة حاسمة, وذلك بواسطة جمعية دستورية تتشكل بنسبة الثلثين بالانتخاب العام, وبنسبة الثلث من شخصيات عامة وعلمية وفكرية وشخصيات أخرى مشهود لها بالدور البارز فى الحياة المجتمعية, أو بانجازات خارقة أو تمثيل قطاعات استراتيجية من المجتمع.

5 يجب فى كل الأحوال ضمان الاستقلال التام للنظام القضائى, ويكون النائب العام محاميا للشعب وحافظا لحقوقه المدنية والسياسية, ويتم انتخابه اما فى تصويت شعبى عام أو من جانب الجمعية العمومية لمحكمة النقض أو بوسائل أخرى تضمن أن يتمتع بالاستقلال عن السلطة التنفيذية, وأن يقوم بدوره العدى بما يتفق مع نص وروح القانون والدستور والمواثيق الدولية لحقوق الانسان.

6 يتأسس مجلس الوزراء من الحزب أو الأحزاب ذات الأغلبية فى البرلمان, ويحصل على ثقته ويمكن للبرلمان اقالة الحكومة أو أى وزير منها. ويجب أن يكون للمجلس اختصاصات ذاتية وخاصة به ومستقلة عن الرئيس حتى فى ظل نظام يحمل ملامح رئاسية. ويمكن للرئيس والمجلس أن يتشاورا

حول الوزارات السيادية, ولكن مصر تتطلع لليوم الذى يكون فيه جميع الوزراء والتنفيذيون الآخرون مدنيون, وقت اختيارهم أو انتخابهم لتولى وظائفهم.

7 لا يمكن الاجحاف بحقوق الأقلية فى النظام الديموقراطى. ويمكن للأقلية البرلمانية أن تشكل حكومة ظل, وأن تشارك بفعالية فى الرقابة على أداء الحكومة الفعلية وأن تقترح القوانين والتشريعات فضلا عن كل الوظائف النيابية الأخرى.

8 يجب أن يضمن النظام الديموقراطى أن تتمتع الادارة العامة بقدرات حقيقية, وأن تمثل عنوانا سليما لاستمرار الدولة مع تغير الحكومات. وتتطلع الأمة المصرية الى موقف مستقبلى يمكن الادارة العامة من القيام بوظيفتها خير قيام باعتبارها القيادة الطبيعية للتنمية والنهوض الوطنى, وهو ما يجب أن يتم من خلال اعادة بناء منظومة دولة ذكية, تجند لوظائفها أعلى مستويات المهارة الممكنة, ولا تعامل كمستودع للموظفين أو كالية لامتصاص البطالة. ويتم اعادة تعريف دور الدولة دوريا بما يضمن أن تقوم بأدوارها التقليدية والتنمية بكفاءة عالية وأن تشكل قاطرة للمجتمع, وخاصة فيما يتصل بالتنمية البشرية, وحفز وتشجيع الابداع التكنولوجى والعلمى والثقافى, وتوفير المعلومات والمكونات الأخرى الضرورية لاطلاق قدرات النهضة فى مصر.

ثالثا: الضمانات الأساسية للنظام الديموقراطى

1 يجب إيجاد آليه دستورية تضمن عدم المساس أو الاجحاف بالنظام الديموقراطى حتى من جانب أغلبية برلمانية منتخبة ولو كانت تسيطر على أو تحتكر البرلمان. ودون الاجحاف بالحياد السياسى للقوات المسلحة وقوات الأمن يجب أن تقوم هذه القوات بحماية النظام الدستورى الديموقراطى, وأن تضمن عدم تحريف آلياته الدستورية لمصلحة حزب أو حركة أيا كانت. ويمكن لضمان هذا الغرض أن يتشكل مجلس دستورى يضم فعاليات متنوعة وتشمل رجال قضاء وعسكريين بحكم مناصبهم لحماية الدستور أو للقيام بمباشرة مهام السيادة العليا.

2 يؤكد النظام الديموقراطى على مبدأ المسائلة, ويكون جميع من يتولون الوظائف العامة التنفيذية والنيابية مسئولون أمام الشعب والهيئات النيابية وأمام القضاء عن جميع تصرفاتهم أثناء تولى وظائفهم, ويمتتع عليهم ممارسة أى نوع من الأعمال الخاصة أو إجراء عمليات أعمال أثناء تولى وظائفهم. ويمتتع على أولادهم وأقاربهم من الدرجة الأولى القيام بأعمال ترتبط أو تختلط مع وظائف آبائهم العامة, أو العكس.

3 يتم وضع حدود قصوى على مدد تولى الوظائف العامة, بمدتين فقط, أو عشر سنوات متصلة أو متقطعة.

4 يجب توفير آلية تضمن تمثيل النساء في مختلف المستويات النيابية والتنفيذية بنسبة لا تقل عن الربع/الخمس.

5 يعد الأقباط جزءاً لا يتجزأ من نسيج الأمة، ويجب ضمان أن يتم انتخاب واختيار شخصيات نيابية قبطية على جميع المستويات من خلال آليات لا تسمى أو ينظر إليها بالضرورة باعتبارها نوعاً من التمثيل النسبي.

6 تشكل سلطة مستقلة لإجراء الانتخابات العامة على كل المستويات، وتتمتع هذه السلطة بحماية دستورية، وبموارد يقررها تشريع يحافظ لها على هذا الاستقلال.

المناقشات

• حسن نافعة(رئيس الجلسة):

أنا أعتقد أن هذه الورقة دسمة جداً، لكن التعقيب عليها هو في حد ذاته مشكلة؛ لأن هناك كمًا هائلاً من الأفكار، هناك قضايا أظن أنها لن تثير أية خلافات، وفي المقابل هناك قضايا أخرى ستثير خلافات. هناك قضايا تطرح مجرد رغبات لكنها تحتاج إلى آليات... على سبيل المثال موضوع الأقباط مثلاً يحتاج آلية لتمثيل الأقباط لا تكون آلية طائفية، وفي نفس الوقت يجب أن تكون شيئاً مبتكراً... لكن لا أحد يعلم ما هي بالضبط، ولا أحد حتى فكر فيها، ما الآلية التي تسمح للأقباط بتمثيل حقيقي، ولكن دون أن يعد هذا محوراً طائفيًا أو آلية طائفية مثل نظم المحاصصة التي نرفضها. الفكرة قد تبدو براقية وجميلة جداً، ولكن وضعها موضع التنفيذ هو الذي قد يثير الإشكاليات، وتجد نفسك في نهاية المطاف تدخل في عملية تخصيص أو عملية محاصصة بالضرورة، وتصبح على المنزلق الخطر الذي لا نريد كلنا أن ندخل فيه.

أنا أقترح ونحن نناقش هذه الوثيقة أن نقسمها لنفس التقسيم الذي قسمه الدكتور محمد السيد سعيد في ورقته؛ لأن الورقة مقسمة لثلاثة أجزاء: هناك المبادئ العامة للمجتمع الديمقراطي كما نتصوره، وهناك مقدمة أنا أرى أنها طويلة، وأرى بعض الأفكار الواردة بالمقدمة منقولة في الأجزاء الأخرى، وبالتالي هل هناك ضرورة أصلاً لمقدمة طويلة بهذا الشكل؟ وهل هناك ضرورة لتكرار هذه الأفكار؟ بعد هذا التقسيم أقترح أنه إذا كان هناك نقاط خلافية يجب أن نحصرها ثم نناقشها، ونحاول أن نحسم ما هو قابل للحسم من هذه الخلافات، أما النقاط الخلافية جداً والتي تحتاج إلى مزيد من النقاش فأقترح أن نخرجها بعيداً عن المناقشة الراهنة ونجعل التعليقات عليها تكون عبر مثلاً التواصل عبر الإنترنت أو شيء من هذا القبيل حتى نستطيع أن نخرج في نهاية هذه المناقشات بمجموعة من الأفكار تحظى بالقبول أو تحظى بالموافقة ولا تثير خلافات.

وإذا كانت هناك قضايا خلافية كبرى أو كلية فيمكن أن يعمل لها ندوة أو ندوات أخرى لمناقشتها، لأن قضية الديمقراطية أكبر وأخطر من أن تحسم في جلسة، خصوصاً إذا ما كنا نتكلم عن مبادئ عامة، ونتكلم عن نظام للحكم، ونتكلم عن ضمانات. فالمسألة طويلة وممتدة.

• عصام العريان

أنا فقط أريد أن أسأل عن الهدف من الوثيقة تحديداً؟ هل الهدف أنها تكون محل توافق عام.. أعتقد أن هذا هو الهدف، ومن ثم يفترض بعد نصل لهذا التوافق أن نبحث في الآليات التي تنقلنا إلى وضع أفضل ديمقراطياً أو حالة ديمقراطية.

• حسن نافعة

هذا أيضاً من ضمن الأشياء التي تستوجب التعليق والنقاش... بمعنى هل هناك ضرورة لأن تكون هذه الوثيقة هي المعبرة عن حصيلة هذه الندوة أو ما يمكن تسميته بالجسم المشترك الذي تتفق عليه النخبة السياسية فيما يتعلق بمستقبل الديمقراطية؟ هل هناك ضرورة لكتابة مثل هذا النص أصلاً؟ أم أن هناك آليات أخرى بديلة؟ فهذه قضية مطروحة أيضاً للنقاش ونرى كيف ستتطور المناقشة، بمعنى آخر: هل من المفيد أن تنصب المناقشة حول هذه الوثيقة، أم نخرج عن هذا النص أو عن هذه الطريقة في صياغة الأفكار ونقول: كل واحد يطرح ما يتصور أنه الأرضية المشتركة أو الرؤية المشتركة التي يجب أن نتحرك عليها منذ الآن لبناء نظام سياسي جديد يكون هو النظام الديمقراطي.. طبعاً في حدود الممكن وفي حدود المأمول وفي حدود ما يمكن أن يقبله الواقع.. فنحن لا نريد أن نتكلم عن طموح غير قابل للتحقيق.

وأعتقد أن الجمع بين الخيارين مطلوب، فالنص المطروح مطلوب تعقيبات مكتوبة عليه لمن يرى.. وفي نفس الوقت المناقشة في هذه الجلسة مفتوحة للانطباعات العامة حول ما يتصور كل منا أنه تبلور كأرضية مشتركة، أو الجسور التي يمكن بناؤها بين هذه القوى السياسية أو التيارات الفكرية المختلفة بحثاً عن نظام ديمقراطي في مصر

• عبد الغفار شكر

نجح الدكتور محمد السيد سعيد في صياغة رؤية للديمقراطية تتجاوز مع ما طرحه ممثلو التيارات السياسية في هذه الندوة. ومن يطالع ورقة "نحو مفهوم مصري للديمقراطية" يلاحظ أنها تطرح مفهوماً للديمقراطية ينطلق من احترام الخصوصية الثقافية والقيم الأساسية للدين كما يؤكدتها التيار الإسلامي، كما ينطلق من الارتباط الوثيق بين الحقوق السياسية والمدنية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية وضرورة العدالة الاجتماعية في أي تطور ديمقراطي التي يؤكد عليها التيار الاشتراكي والتيار القومي، ويدخل في هذا السياق أيضاً التأكيد على أن تحقيق حد أدنى من النهوض الاقتصادي والمجتمعي شرط ضروري لمواصلة وتنمية تجربة ديمقراطية ذات معنى وقابلة للحياة. ويتجاوز هذا المفهوم في نفس الوقت مع التيار الليبرالي في تأكيده أن

القيم السياسية والأساسية للديمقراطية واحدة في كل المجتمعات الديمقراطية ويرفض مفهوم الخصوصية الذي يسقط قيماً ديمقراطية أساسية في التطبيق في أي مجتمع من المجتمعات.

وهكذا فإن ما يطرحه الدكتور محمد سيد سعيد يمكن أن يكون أساساً جيداً للعمل المشترك بين القوى السياسية الرئيسية في مصر حول الديمقراطية، ولهذا فإنني كنت أفضل أن يكون عنوان هذه الورقة "رؤية مشتركة للديمقراطية بين التيارات السياسية المصرية" بدلاً من العنوان الحالي "تحو مفهوم مصرى للديمقراطية" وما يمكن أن يثيره من التباس حول الخصوصية التي تستخدم غالباً من قوى غير ديمقراطية للانحراف بالممارسة الديمقراطية عن الطريق الصحيح أو تعطيل التطور الديمقراطي للمجتمع. ومن وجهة نظر التيار الاشتراكي في مصر فإن الرؤية التي تطرحها الورقة للديمقراطية تلبى طموحاته لتجربة ديمقراطية أصيلة في مصر، ونرى أن أهم ما تتضمنه هذه الرؤية يشمل ما يلي:-

أولاً: الشروط الواجب توافرها في المجتمع لقيام الديمقراطية مثل استقلال الإرادة الوطنية وأنه يستحيل أن تعيش الديمقراطية في ظل فقدان الاستقلال السياسي والحد الأدنى من الاستقلال الاقتصادي الوطني، وهو ما تؤكدنا التجارب القريبة والبعيدة؛ فما هو العراق تحت الاحتلال الأمريكي يؤكد أن الزعم بإجراء انتخابات حرة وتمثيل كل فئات الشعب وقيام حكومة تعبر عن الأغلبية المنتخبة لا يقيم نظاماً ديمقراطياً حقيقياً بل تظل الإرادة العليا لقوات الاحتلال الأجنبي.

وهو ما تؤكدنا أيضاً تجربة مصر مع الديمقراطية في ظل دستور 1923. وكذلك ما جرى في إسرائيل من تمييز ضد السكان العرب وتحولهم إلى مواطنين من الدرجة الثانية رغم وجود ممثلين لهم في الكنيست والمجالس البلدية المنتخبة.

كما أن القول بأن أي نظام ديمقراطي في مصر يفقد جانباً كبيراً من ضرورته إن لم يمكن المجتمع من الانطلاق النهوضي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإحداث قطيعة نهائية مع الفقر والتخلف هو قول سليم، فقد تأكد في كثير من بلدان العالم أن المواطن المشغول في تدبير ضرورات الحياة لا يمكن أن يجد الوقت للاهتمام بالعمل العام والانخراط في النضال الديمقراطي أو القدرة على ممارسة حقوقه السياسية.

ثانياً: النص في المبادئ الأساسية للحكم على ضرورة إقرار جميع الحقوق الأساسية للإنسان والمنصوص عليها في الشرعية الدولية لحقوق الإنسان وبصورة خاصة في العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ذلك أن الحقوق السياسية والمدنية وحدها لا تكفى لكي يتمتع الفقراء بالمساواة مع الأغنياء فى ممارسة هذه الحقوق لأنها حقوق فردية لا تكفل التكافؤ فى المنافسة السياسية بين القادرين وغير القادرين فى حين أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية هى حقوق جماعية تتمتع بها الطبقات وبالتالي فإنها عندما توفر حداً أدنى من القدرة المادية تمكن العمال وفقراء الفلاحين وأبناء الطبقات الوسطى من ممارسة حقوقهم السياسية والاستناد إلى التضامن الجماعى لاكتساب القدرة على المنافسة السياسية. ويأتى فى هذا السياق أيضاً التأكيد على أن أى نظام ديمقراطى فى مصر يفقد جانباً كبيراً من ضرورته إن لم يمكن المجتمع من النهوض الاقتصادى والاجتماعى والثقافى وإحداث قطيعة نهائية مع الفقر والتخلف. فما نعيشه فى مصر الآن يؤكد هذه الحقيقة حيث نلاحظ أن الشعب ما يزال بعيداً عن الانخراط فى النضال الديمقراطى رغم أن كافة القوى السياسية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار قد أجمعت على رؤية مشتركة للديمقراطية وبلورت برنامجاً للتطور الديمقراطى ولكن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية لغالبية المصريين تحول دون انخراطهم فى النضال من أجل التطور الديمقراطى. من هنا أهمية النص على ضرورة التزام أى نظام ديمقراطى بأولوية اقتلاع الفقر، وضمان مد مظلة التأمين الصحى وشبكة الأمن الاجتماعى للجميع بما يضمن الحاجات الأساسية. والتأكيد أيضاً على أن الممارسة الديمقراطية تتقدم بتأكيد وصيانة التوازن فى المصالح بين القوى الاجتماعية المختلفة، وذلك من خلال تعدد أساليب الإنتاج وضمان أعلى مستوى ممكن من عدالة التوزيع. إن هذا الطرح تأكد بأهمية تجاوز النظرة الرأسمالية التقليدية التى ترى أن السوق هو الأساس الحقيقى للديمقراطية تلك الأكذوبة التى روجها مفكرون رأسماليون انطلاقاً من أن مؤسسة السوق هى أفضل ضمان ضد تركيز السلطة وأنها كفيلة بتوزيع السلطة مما يحول دون الاستبداد فى حين أنها فى الممارسة وعلى امتداد التاريخ لم تمنع تركيز الثروة فى أيدي قليلة وبالتالي امتلاكها للسلطة، كما أنها حرمت الطبقات غير المالكة من الوصول إلى السلطة واستأثرت بها الشرائح العليا من الرأسمالية. والجديد الذى تقدمه الورقة من أن تعدد أساليب الإنتاج وتعدد صور الملكية يمكن أن يكون ضماناً لقيام نظام ديمقراطى حقيقى هو تأسيس نظرى جديد يمكن تطويره كمدخل لعلاقة جديدة بين الاشتراكية والديمقراطية. المهم هنا أن قيام الملكية الخاصة والملكية العامة والملكية التعاونية فى المجتمع يمكن أن تكون أساساً هاماً لممارسة ديمقراطية أفضل وتلبية لاحتياجات قطاعات واسعة من الشعب لا تمكنها قدراتها الاقتصادية وأوضاعها الاجتماعية الحالية من المشاركة فى الممارسة الديمقراطية أو التمتع بمميزاتها.

ثالثاً: التأكيد على أهمية أن تقوم التجربة الديمقراطية المصرية على تقريب السلطة للشعب بشتى الوسائل وعلى رأسها نظام فعال للحكم المحلى. ونرى فى هذا الصدد أن قيام نظام لحكم محلى شعبى حقيقى يقوم على أساس اللامركزية بحيث يتمتع المواطنون فى كل مجتمع محلى (قرية-مدينة-محافظة- حى فى

المدينة) بكامل السلطة بالنسبة لبرامج التنمية المحلية وإدارة المرافق العامة وأجهزة الخدمات باعتبارهم الأقدر على معرفة مصالحهم المحلية واحتياجاتهم المحلية والأقدر على مراقبة أداء هذه الأجهزة ومحاسبة المسؤولين عنها. من هنا ضرورة النص على أن المجالس المحلية المنتخبة من حقها إصدار قرارات ملزمة للجهات التنفيذية المقابلة وسحب الثقة منها. وانتخاب كافة المسؤولين عنها ابتداء من رئيس القرية إلى المحافظة ومن المهم أيضاً أن تنشأ مجالس لإدارة وحدات الخدمات والمرافق العامة ووحدات الإنتاج تضم ممثلين للمستفيدين منها والعاملين بها يكون لها سلطة متابعة الأداء وتقييمه وتطويره ومحاسبة المسؤولين عنها.

رابعاً: هناك إشارات هامة لآليات يمكن من خلالها تعميق الممارسة الديمقراطية مثل **حق الناخبين في محاسبة النواب في أي وقت، وحق الأقلية البرلمانية في أن تشكل حكومة ظل، وأن تشارك بفعالية في الرقابة على أداء الحكومة، ومسئولية جميع المتولين لوظائف عامة ونيابية أمام الشعب والهيئات النيابية والقضاء عن جميع تصرفاتهم أثناء تولي الوظائف ووضع حدود قصوى على مدد تولي الوظائف العامة وإيجاد آلية تضمن تمثيل النساء في مختلف المستويات النيابية والتنفيذية بنسبة لا تقل عن الربع / الخمس.** وكذلك **تمثيل الأقباط من خلال آليات لا تكون بالضرورة نوعاً من التمثيل النسبي.** هذه الإشارات تعد بداية لاجتهاد مصرى في هذه المجالات من المهم تطويرها وإنضاجها لما لها من تأثير إيجابي على الممارسة الديمقراطية في مصر.

خامساً: أهمية إيجاد آلية دستورية تضمن عدم المساس بالنظام الديمقراطي حتى من جانب أغلبية برلمانية منتخبة. وإمكانية تأسيس مجلس دستوري يضم فعاليات متنوعة تشمل رجال قضاء وعسكريين بحكم مناصبهم لحماية الدستور أو للقيام بمباشرة مهام السيادة العليا بصفة مؤقتة دون الإجحاف بالحياد السياسى للقوات المسلحة. ورغم مشروعية التخوف من هذا الطرح فإنه من المهم مواصلة البحث فيه والاستقرار على آلية مناسبة خاصة وأن التطور الديمقراطى للمجتمع المصرى سيظل فى أشد الحاجة فى مرحله الأولى إلى حماية يوفرها الدستور من خلال آلية خاصة مثل تلك التى تقترحها الورقة بإنشاء مجلس دستورى تمثل القوات المسلحة فيه. ولا يعنى ذلك الإقرار باستمرار دور القوات المسلحة الذى بدأ منذ 23 يوليو 1952 وما يزال قائماً حتى الآن فى السيطرة على الحكم سواء كان ذلك بوسائل مباشرة فى البداية أو من خلال تولي عسكرى لرئاسة الجمهورية بعد ذلك.

سادساً: التصور الذى طرحته الورقة للديمقراطية هو بداية جيدة من المهم البناء عليها ومواصلة النقاش حولها، وقد يكون مفيداً عقد ندوة تمثل فيها كل التيارات السياسية للبحث فى صياغة أولية لدستور جديد يترجم ما أشارت إليه الورقة من مبادئ وآليات فى نصوص محددة تطرح للنقاش العام وعلى أوسع

نطاق ممكن ويكون مشروع الدستور المقترح تحت نظر القائمين على إصدار دستور جديد على شكل جمعية تأسيسية منتخبة وهو ما تشير تطورات الأحداث إلى إمكانية قيامه في المستقبل القريب.

أمين اسكندر

أعتقد أن هذه الوثيقة قدمت صياغة موفقة لرؤية عبرت عن المشترك بين كل ممثلي التيارات السياسية الموجودة في هذه الندوة، لأنها جمعت بمنهجية بين محاور عدة واستندت علي الخصوصية الثقافية والقيم الأساسية للدين، وربطت بين الحقوق الأساسية السياسية والمدنية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وبذلك فهي وفقت في بناء وثيقة من خلال رؤي التيارات السياسية الرئيسية الأربع في مصر (الليبرالي والاسلامي والقومي واليساري).

والاهم من ذلك أن هذه الوثيقة جاءت تعبير عن رؤية وسطية موضوعية أختارها عن قناعة ممثلوا التيارات السياسية الأربعة.

ويهمني هنا -كممثل للتيار القومي- ان أشير الي أهمية ما جاء بالوثيقة من ربط بين الخيار الديمقراطي والخيار الوحدوي، حيث لم تعد الوحدة العربية قائمة علي مبادرة من الزعيم الكاريزما، أو على الاستجابة لنداء التوحد العاطفي - مع كل الأحترام له - او الاستجابة لتحديات خارجية مهددة لأمن قطر ما في الوطن العربي، ولم تعد الوحدة كذلك قائمة علي خيار حزب عقائدي وصل الي السلطة فعمل علي تنفيذ رؤيته ، ولم تعد الوحدة العربية مشروعاً تتبناه النخب السياسية القومية تعبيراً عن رؤيتها لمصلحة الجماهير والمجتمع العربي بقطاعاته المختلفة، وليس رؤية الجماهير لذاتها.

من هنا فإن الوحدة العربية هي المشروع/ الحلم المحقق للذات العربية وللمصالح العربية ولن يكون كله موضوعياً الا عبر السبيل الديمقراطي في كل الاقطار العربية للتعبير عن الاراء والمصالح ، والسبيل الديمقراطي لبناء الوحدة يعني الإختيار الحر من قبل الجماهير العربية في المؤسسات السياسية والمدنية والاقتصادية والثقافية لسبل بناء معمار الوحدة، أي شبكة الحياة العربية التي تقرب مصالح الناس وتنضج وعي الوحدة .

ومن هنا لا نري إمكانية لقرار سياسي بالوحدة العربية الا بعد أن يكون قد تم بناء معمار الوحدة بين القطرين، ولن يكون ذلك ممكناً إلا إذا أختارت القوي والتيارات والاحزاب والمؤسسات والأفراد بكامل حريتها أن تقوم بتشبيد مايمثل حياتها المشتركة، ولن يكون ذلك ممكناً إلا بالنظام الديمقراطي، وفي ظني ان هذه النقطة تستحق ان تكون مشتركا ومحور إنلقاء بين التيارات السياسية القائمة علي أرض مصر .

• محمد السعيد إدريس

بداية أود أن أشكر د. محمد السيد سعيد على الجهد الذى بذله فى كتابة هذه الورقة التى تعد "وثيقة" مهمة تعبر عن محصلة ما دار فى هذه الندوة من حوارات وما طرح من رؤى وأفكار تمثل أغلب القوى السياسية المصرية، ومن هنا تكتسب أهميتها وقيمتها كونها تمثل المنظور الجمعى للنخب والتيارات السياسية المصرية فيما يتعلق بعملية الإصلاح والتغيير الديمقراطى المنشودة فى مصر. مهم جداً ما جاء فى هذه الوثيقة من مبادئ تحدد المقصود بالديمقراطية والحكم الديمقراطى وأنا أود أن أركز على أمور ثلاثة.

أولها: أن الحكم الديمقراطى يجب أن يحقق حرية المجتمع وحرية الوطن تماماً على نحو اهتمامه بحرية الأفراد انطلاقاً من قناعة أساسية ترى أن التحول من الحكم الاستبدادى أو السلطوى إلى الحكم الديمقراطى لا يمكن أن يتحقق دون تمكين المجتمع بمكوناته الاجتماعية والثقافية المختلفة، من حريته ودون تأمين حرية الوطن، لأن الاستبداد أو التسلط لا يقتصر على العوامل الداخلية فقط بل وأيضاً العوامل الخارجية، وإذا كان تأمين حرية الفرد فى المجتمع الديمقراطى تتحقق بكفالة حرياته المدنية والإنسانية وفى مقدمتها حرية الاختيار، وحرية الفكر، وحرية العقيدة، واحترام عقائد الآخرين، وحرية تبادل المعلومات، وحرية التنظيم، وحرية التعبير، وحرية النضال السلمى، والقضاء على كل أشكال القهر والاستبداد والتسلط السياسى أو الاقتصادى أو الاجتماعى، فإن تأمين حرية المجتمع يتحقق بصيانة الحرية الكاملة للجماعات والثقافات الفرعية الوطنية، وتأمين قاعدة المواطنة المتساوية فى الحقوق والواجبات دون تمييز بين كافة المواطنين فى المجتمع.

فالمواطنة التى هى التعبير القانونى عن الوجود السياسى للوطن والمواطن معاً هى المدخل الأساسى للنهوض الوطنى، هى حجر الزاوية لتطوير الوطن ابتداءً من نظامه السياسى والاجتماعى والاقتصادى وامتداداً إلى النهوض الثقافى والارتقاء الحضارى، لأن افتقاد المواطنة هو الوجه الآخر لافتقاد الوطن بمدلولاته المعنوية والرمزية وليس فقط المادية، هذا يعنى أن المواطنة تتجلى فى أرقى صورها بارتقاء الاستقلال الوطنى وثبات العزة والكرامة الوطنية من ناحية، كما تتجلى بتثبيت الحقوق السياسية للمواطن، ناهيك عن حقوقه الإنسانية، وتمتعه بالمساواة الكاملة فى الحقوق والواجبات دون تمييز، ووجود درجة عالية من الحريات الديمقراطية، وانتفاء الحكم الاستبدادى والسلطوى، حيث تتوافق حرية الوطن مع حرية المواطن.

فالمواطنة الحقيقية لا تتعالى على حقائق التركيبة الثقافية والاجتماعية والسياسية، ولا تمارس تزييفاً للواقع، وإنما تتعامل مع هذا الواقع من منطلق حقائقه الثابتة، وتعمل على فتح المجال للحرية والانفتاح والتعددية فى الفضاء الوطنى. فالأمن والاستقرار والتحديث، كل ذلك مرهون إلى حد بعيد بوجود مواطنة متساوية مصانة بنظام وقانون يحول دون التعدى على مقتضيات المواطنة الواحدة المتساوية ومتطلباتها.

ويعتبر الوعى بالمواطنة نقطة البدء الأساسية فى تشكيل نظرة الإنسان إلى نفسه وإلى بلاده وإلى شركائه فى صفة المواطنة، لأنه على أساس هذه المشاركة يكون الانتماء وتكون الوطنية. فغياب حقوق المواطنة يؤدي إلى تداعى الشعور بالانتماء للوطن، وتباين امتلاك الأفراد لهذه الحقوق يؤدي إلى تفجر قضايا التمييز التعسفى وتفكك روابط التكامل الوطنى.

أما حرية الوطن وهى الركن الثالث والأهم فهى تستلزم تأمين استقلاله وسيادته الوطنية، وإكسابه القوة والمنعة والاستعصاء ضد كل محاولات فرض الهيمنة والتبعية، وتأمين حرية القرار الوطنى من أية ضغوط أو شروط أو إملاءات خارجية، ورفض أية سياسات تنتقص من استقلالية وسيادة القرار الوطنى التى هى التعبير المباشر عن حرية وسيادة الوطن ومصالحه الاستراتيجية.

إن الواقع الذى نعيشه الآن فى مصر وكما تفضحه حالة التبعية المكثفة للغرب وبالذات للولايات المتحدة الأمريكية بات يفرض الانخراط فى مرحلة جديدة من مراحل الدفاع عن الاستقلال الوطنى والأمن الوطنى. وهنا من المحتم أن يرتبط الأمن الوطنى المصرى بالأمن القومى العربى مع حركة عالمية متصاعدة رافضة للهيمنة الأمريكية وللمشروع الإمبراطورى الأمريكى المتحالف مع المشروع الصهيونى.

إن حرية الوطن لا تتفصل عن حرية أبنائه، ولا يمكن القبول بدعوة أمريكية للإصلاح والتغيير الديمقراطى لا تعطى أهمية أو احتراماً لحرية الأوطان، كما أن حرية الشعوب هى من حرية الأوطان، ومثلما يصعب تصور مواطن مستعبد فى وطن حر، فإنه يصعب أيضاً تصور مواطن حر فى وطن مستعبد. إن النضال من أجل حرية الشعوب لا ينفصل عن النضال من أجل حرية الأوطان، وهكذا تتحقق الحرية الحقيقية التى نريدها.

ثانيها: أن الحكم الديمقراطى يجب أن يتم تأمينه بالعدل، فمع غياب العدل تفقد الحرية مدلولها، فالحرية الحقيقية هى الحرية العادلة، تماماً مثلما أن المساواة الحقيقية هى المساواة العادلة. والعدل الذى أعنيه هنا هو "العدل الكامل" طالما أننا نريد الحرية الكاملة. والعدل الكامل هو العدل القانونى والعدل الاقتصادى والعدل السياسى. والعدل القانونى يتحقق من خلال إقامة مجتمع حكم القانون فى دولة مدنية قائمة على قاعدتين:

السيادة للقانون وحده وليس لغيره من الاعتبارات، والمساواة بين المواطنين دون تمييز لأى سبب من الأسباب، أى المساواة القائمة على قاعدة المواطنة، أما العدل الاقتصادى فهو مجتمع العدالة التوزيعية، أى عدالة توزيع الثروة الوطنية، والعدل السياسى هو بناء مجتمع يتم فيه تمكين المواطنين من حقوقهم الأساسية وفى مقدمتها: الحق فى الاختيار الحر للحكام، باعتبار الحكم والسلطة ملكاً وطنياً وليس حكراً على حزب أو فئة أو عائلة، والحق فى العمل، والحق فى التعليم المجانى، والحق فى العلاج المجانى، والحق فى السكن، والحق فى الحياة الحرة الكريمة.

ثالثها: أن الحكم الديمقراطى فى حاجة إلى ضوابط تحكم أداءه وهذا يتحقق من خلال اقتران الحكم الديمقراطى بمجموعة من السياسات أهمها: الشفافية، والمحاسبة والمساءلة، وأن يقترن الحكم الديمقراطى بالمساواة والمشاركة السياسية، والعمل على ترشيد السلطة، واعتماد نموذج التنمية الذاتية المتواصلة والعدالة لتأمين تقدم المجتمع، ذلك لأن عملية التحول الديمقراطى يمكن أن تتعثر فى ظل غياب مقومات تأمين التقدم الاقتصادى.

• حسن نافعة (مقاطعاً)

يا دكتور محمد هل أنت تريد أن تطرح وثيقة جديدة أم تريد أن تؤكد مشاركتك للدكتور محمد السيد سعيد فى مشروعه.

• د. محمد السعيد إدريس

لا.. أنا أود فقط التأكيد على أمور هامة أرى أنها ضرورية لتأمين عملية التحول من مجتمع استبدادى سلطوى إلى المجتمع الديمقراطى الذى نريده، وبالذات أؤكد على ما أراه من أدوات ووسائل رقابية فاعلة للأداء السياسى المطلوب.

ولن أطيل ولن أكرر ما جاء على لسان الدكتور محمد السيد سعيد وأكتفى بالإشارة إلى أهمية أن نأخذ فى الاعتبار قواعد الشفافية والمحاسبة والمساءلة والمساواة والمشاركة السياسية إلى جانب مسألة التنمية الذاتية المتواصلة.

فالشفافية التي أعنيها هي توفر المعلومات الدقيقة في مواقبتها، وإفراح المجال أمام الجميع للإطلاع على المعلومات الضرورية والموثقة، مما يساعد على اتخاذ القرارات الصالحة في مجال السياسات العامة. وتبرز أهمية توفر المعلومات الإحصائية والبيانية عن السياسات المالية والنقدية والاقتصادية بشكل عام في تصويب السياسات الاقتصادية والمالية. وتعتبر الحكومة والمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة، مثل البنوك، المصدر الرئيسي لهذه المعلومات، ويجب أن تنتشرها بطريقة علنية ودورية من أجل توسيع دائرة المشاركة الشعبية في مراقبة الأداء الحكومي وأداء المؤسسات الخاصة والعامة في الدولة.

أما المحاسبة والمساءلة فهي تعنى وجود قواعد وضوابط قانونية تتيح الحق الكامل والحرية الكاملة في المحاسبة والمساءلة السياسية والإدارية للمسؤولين في وظائفهم العامة، ولمؤسسات المجتمع المدني والقطاعين العام والخاص، والحق الكامل دون قيود أو ضغوط في محاسبة ومساءلة كبار المسؤولين عن اختياراتهم السياسية وقراراتهم وإدارتهم للموارد العامة، والحرص على فصل الشأن العام عن الشأن الخاص، وحماية الصالح العام من تعسف واستغلال السياسيين.

فبغيب الشفافية الكاملة في إظهار المعلومات والحقائق حول الموارد العامة والإنفاق العام والسياسات الاقتصادية، وممارسات السلطة، وبغيب حق المجتمع بمؤسساته الديمقراطية في ممارسة المحاسبة والمساءلة الكاملة للنخب الحاكمة وللمؤسسات السياسية والأمنية والاقتصادية وكل مؤسسات السلطة وأجهزتها، تكون النتيجة المؤكدة هي الفساد السياسي والمالي وشيوع المحسوبية والرشوة وتخريب الحياة السياسية والاقتصادية وتشويه العملية الديمقراطية. فإذا لم تكن هناك ثقة كاملة لدى المواطن في نزاهة النخب الحاكمة والمؤسسات، ولم تكن لديه القدرة والحق في التمكن من محاسبتهم أيّاً كانت مواقعهم وأياً كانت شخوصهم لن تكون هناك ثقة في النظام السياسي الذي سيبقى متهماً بالفساد والتخريب بما يهدد شرعية نظام الحكم ويشجع على الخروج عن النظام وتهديد الاستقرار.

ويجب أيضاً أن تقتن الديمقراطية بالمساواة والمشاركة السياسية، فغياب المساواة عن الديمقراطية يجهض عملية البناء الديمقراطي الجديدة، والمساواة المطلوبة هي المساواة العادلة، تماماً مثلما أن الحرية المطلوبة هي الحرية العادلة، وهنا يكتسب الإصلاح السياسي الكامل مفهومه الحقيقي. فالديمقراطية الحقيقية لا تعرف التمييز بين الأشخاص، وتقتضى المساواة أن تصبح القوانين عامة، وأن تطبق على الجميع على أساس

الكفاءة الشخصية، لا على معايير المحاباة التقليدية، لذلك يتجه بعض الباحثين إلى اعتبار المساواة القيمة السياسية المناظرة للمدنية، وأن السعى من أجلها ومن أجل تحقيقها هو جوهر سياسات الإصلاح.

أما ترشيد السلطة فيعنى إحلال سلطة سياسية واحدة مدنية وقومية محل العديد من السلطات التقليدية والدينية والعائلية والعرقية. وهذا يعنى أن الحكومة يجب أن ينظر إليها كنتاج بشرى. كما أن إيجاد مثل هذه السلطة يستلزم أولاً أن يكون الإنسان هو المصدر الأساسى للسلطة العليا، ويستلزم ثانياً أن تكون الطاعة للقانون الذى ينبغى أن تكون له الأولوية فى الإلزام على غيره من أية مصادر إلزامية أخرى.

ترشيد السلطة يعنى أيضاً تأكيد السيادة الوطنية للدولة فى مواجهة أى نفوذ خارجى، أى إلغاء كل مظاهر وأسباب التبعية للخارج، وفى مواجهة أى قوى أو فئات داخلية لها علاقات أو ارتباطات بالخارج، وبالتحديد التى تعتبر بمثابة الأدوات الاجتماعية للتبعية. كما يعنى كذلك تحقيق التكامل الوطنى بكافة أبعاده وتركيز السلطة فى أيدي الهيئات والمؤسسات السياسية الوطنية دون غيرها من المؤسسات الفرعية التقليدية.

أعتقد أن هذه الضوابط يمكن أن تمثل توافقاً بين كافة القوى السياسية، وهذا ما أود أن أختتم به مداخلتى، فقد لاحظت أن أغلب الأطراف المشاركة فى الندوة من التيارات السياسية المختلفة اهتمت بتقييم رؤية الأطراف الأخرى للديمقراطية من منظورها هى، وأنا أرى أن التقييم المتبادل سوف يدخلنا فى متاهات لن تثمر غير إجهاض مسعى خلق وعى مشترك بعملية التحول الديمقراطى.

أسف إن كنت قد أطلت، لكن أرجو أن تسمحوا لى بالإجابة، ولو بسرعة على ما دعانى إليه الدكتور عصام العريان من الإشارة إلى التجربة الديمقراطية الإيرانية. فى إيران تجربة ديمقراطية جديدة هى "الديمقراطية الدينية" التى لا ترى وجود أى تناقض بين الإسلام والديمقراطية. وإذا كانت إيران تأخذ بالمذهب الإمامى الاثنى عشرى، وتعتبر أن الإمام هو ركيزة النظام، وهذا يتجسد الآن فى السلطات الواسعة لنائب الإمام (الغائب) أو الولى الفقيه كما هى واردة فى الدستور، إلا أن الحاكمية الحقيقية هى للشعب، فالشعب هو مصدر السلطات كما يؤكد ذلك الدستور، والشعب هو الذى يختار "مجلس الخبراء" بالانتخاب الحر المباشر ومجلس الخبراء هو الذى يختار الزعيم أو الولى الفقيه. هذه تجربة متطورة يوماً بعد يوم وأعتقد أن إيران التى تشهد استقطاباً بين يمين (محافظ) ويسار (إصلاحى) بدأت تشهد أيضاً ظهور تيار وسطى إصلاحى يتزعمه الرئيس السابق محمد خاتمى، هذا التيار رغم أنه لم يحقق نتائج مهمة فى الانتخابات التشريعية لمجلس

الشورى السابع إلا أنه يلقى تأييد متسع يوماً بعد يوم لأنه يمثل الحل الأمثل لإشكالية علاقة الدين بالديمقراطية فى المعادلة التى طرحها خاتمي عندما طالب المتشددين من المحافظين بعدم محاربة الديمقراطية باسم الدين، وعندما طالب غلاة المتطرفين الإصلاحيين بعدم محاربة الدين باسم الديمقراطية.

• تهاني الجبالي

بعد الاستماع إلى الوثيقة أود إبداء عدة ملاحظات:

1- مطلوب تحديد هل نحن ورشة تفكير من أجل إصلاح دستوري أم نحن ورشة تفكير أو مجموعة حوار من أجل السعى إلى تفعيل حالة سياسية فى مصر الآن وفى إطار منظومة ترتبط بالدستور القائم أيضاً؟ أهمية الإجابة على هذا السؤال تأتى من خلال أن موضوعات الوثيقة تختلف كثيراً...

2- على وجه العموم الأفكار التى وردت بالوثيقة جيدة ولكن هناك اختلاف نحو نقطتين:

الأولى: الحديث عن "إنشاء مجلس دستوري" - ضمن الضمانات- والحقيقة إننى أرى أن سقف هذه الضمانة فى الدستور الحالى أقوى لأن "المجلس الدستوري" يمارس رقابة سابقة ورأيه "استشارى" أما الرقابة الدستورية اللاحقة من خلال "محكمة دستورية" تصدر أحكام ملزمة للكافة ولسلطات الدولة الثلاث كما هو الحال الآن، فهذه ضمانات لا يجوز التفريط فيها بهذه البساطة ولا بد أن ن فكر فيها ألف مرة قبل أن نطرح هذا التوجه، فالرقابة الفعلية اللاحقة فى نظر الفقه الدستوري أقوى وأكثر فاعلية.

الثانية: الحديث عن تعميق المشاركة للإخوة الأقباط والمرأة وفيما سمعت يبدو الحديث عما يشبه الكوتة السياسية.. يعنى هناك فكرة معينة فى هذا الاتجاه.. وفى هذا أرى أن فكرة المواطنة فى الدستور القائم تمنح حقوق متكاملة للمرأة والأقباط، وهناك مراجعة لفكرة الكوتة لأى فئات فى المجتمع، واخشى من منظور تكريس طائفى أو فئوى أن يكون موقع مثل هذه الأفكار فى إطار دستوري لأنه يمس أصل (حق المواطنة) وهو اشملى، ولكن يمكن التفكير فى آليات قانونية أو حزبية أو حوافز حقيقية لضمان التفعيل والمشاركة موقعها القوانين وليس الدستور من وجهة نظرى.

3- الوثيقة بها مضمون إصلاحى شامل وهى فى الإجمال جهد مشكور ويعكس أفكار كثيرة هامة ومحددة- وقد يكون فى الإجابة على السؤال الأول مدخل لاستكمالها ببرامج تنفيذية محددة تساهم فى تفعيل الحالة السياسية الراهنة فى مصر.. ولتوحيد حركة القوى السياسية حولها.

• محمد السيد سعيد:

توضيح فقط لملاحظة المستشار تهاني الجبالي حول "المجلس الدستوري" ، الحقيقة وأنا استعمل كلمة "مجلس دستوري" كنت أقصد " دستوري" كصفة وليس اسماً، بمعنى أنه أنا أفكر في الفصل ما بين وظيفة السيادة ووظيفة الحكم، وبالتالي أنا كنت أتكلم عن مجلس يقوم بوظيفة السيادة، وليس مجلساً يقوم بفض المنازعات حول الشئون الدستورية أو الخلافات الدستورية.. "يعني" مثل مجلس أمن قومي أو مجلس رئاسي. فالدستوري هنا بمعنى الصفة، بمعنى أن يقر الدستور تشكيل هذه الهيئة أو هذا المجلس بما يضمن أن تشكل هذه الهيئة ضماناً لحماية الدستور القائم. وهذا هو المعنى الذي قصدته من استخدام تعبير "المجلس الدستوري" وليس المعنى الآخر الذي يذهب إلى أن المجلس الدستوري سلطة قضائية تمارس رقابة دستورية سابقة على القوانين واللوائح

• محمود أباطة:

الحقيقة أن ما سمعته في هذه الوثيقة هو فعلاً كما قال الدكتور حسن نافعة.. دسم جداً، وتحتاج الوثيقة إلى قراءة دقيقة، إنما أنا سأكتفي بإثارة نقطتين فقط:

النقطة الأولى، أن هناك فعلاً مجموعة من الوثائق الموقعة رسمياً من القوى السياسية المختلفة على مدى ما يقرب من عشرين سنة. وهذه الوثائق متاحة، وتعكس - على المستوى النظري - أرضية مشتركة واسعة جداً بين التيارات التي أصدرتها. ولكن المشكلة في هذه الوثائق أنها لا تحدد آليات معينة لتنفيذ ما جاء بها، فآليات التغيير بصفة عامة ليست موجودة، لا لدى أحزاب وقوى المعارضة ولا لدى الحزب الحاكم. وقد يكون من المفيد أن تهتم الوثيقة التي بين أيدينا الآن بهذه النقطة.. نقطة آليات التغيير المحتملة.

النقطة الثانية، عندما نتكلم عن الديمقراطية في مصر، نحن لا نتكلم عن نموذج معين أو وضع معين علينا أن نتصوره أو نخنقه أو ننشئه من العدم، فنحن من الدول القليلة جداً في العالم الثالث التي شغلت بقضية من يحكم، وكيف يحكم، وفي أي إطار يحكم، وبالتوازنات المختلفة للحكم منذ ما يزيد عن قرن من الزمان، وهذا سبق كبير جداً بالنسبة لغيرنا. ومع أنه سبق، إلا أن النتائج التي تحققت فقيرة جداً؛ لأننا نطرح في أوائل القرن الحادي والعشرين معظم القضايا التي طرحت على الساحة السياسية في أوائل القرن العشرين، بل وأواخر القرن التاسع عشر.

إذن ففي كثير من النقاط التي تثار لدينا تراث في هذا الشأن، ولدينا أيضاً تراث طويل من حكم النظام العسكري، وحكم النظام السلطوي، ولدينا تجربة ثرية من الناحيتين... أحياناً ننصرف عنها مع أنها تستحق منا اهتماماً أكبر من القضايا المطروحة.

فيما يتعلق بقضية الديمقراطية، أنا لا أرى بأي حال من الأحوال أنها يمكن أن توضع على نفس الصعيد الخاص بالدين، هذه أشياء مختلفة. لا أعتقد أن ديناً من الأديان يتعارض مع الديمقراطية، ولا أعتقد أن التطور الديمقراطي في التاريخ كله كان بعيداً أو كان محايداً بالنسبة للدين، بمعنى أنه من الناحية الفكرية ليس هناك أي تعارض، وإنما من الناحية العملية كان هناك تعارض... ليس فقط في المجتمع الإسلامي - وهذا شيء معروف - وإنما في المجتمع المسيحي وفي المجتمع الذي نشأت فيه الديمقراطية بالمعنى الحديث، فالديمقراطية الحديثة نشأت بعد صراع مع الدين والكنيسة - ليس على المستوى الفلسفي - وإنما على المستوى السياسي، حيث تنتقل السلطة - بمعنى السلطة المعنوية في السيطرة على الفرد - من رجل الدين إلى العقلانية والمعرفة. وقدما قال نابليون : إن الحاكم لا يكون شيئاً إن لم يكن كل شيء، ولا يكون شيئاً إن لم يكن في عقل كل مواطن. إذن فكرة السيطرة على العقل كانت في فترة ما متاحة لرجال الدين وباسم الدين في مجتمعات كثيرة جداً، ولكن نمت العقلانية والمعرفة وبدأت تتصارع مع رجال الدين في السيطرة على العقل. ولكن على المستوى النظري ليس هناك تعارض بين فكرة الديمقراطية وبين الإسلام أو المسيحية أو أي دين آخر، فالديمقراطية آلية حكم ونظام حكم ومجموعة من القيم.

وفي مصر كان حل هذه المشكلة إلى حد كبير حل حضاري وأقل عنفاً منه في مناطق كثيرة جداً في العالم، حتى المنطقة التي ولدت فيها الديمقراطية الحديثة، أي العالم المسيحي الأوروبي وأوروبا الغربية بشكل أخص. ولكن ما أريد أن أحذر منه أننا دائماً ندور حول هذه القضية، ومن ثم يجب أن نأخذ حذرنا بالألا تشغلنا هذه القضية عن القضايا الأخرى الأكثر أهمية.

المشكلة الثالثة في هذا الشأن، أن أي ديمقراطية هي بناء متكامل... لا نستطيع أن نظل نتكلم عن دستور جديد طول الوقت؛ فالدستور الحالي رغم ما فيه من عيوب كالخلل في توزيع السلطة أو العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وما إلى ذلك من أوجه خلل كثيرة... إلا أن الدستور جيد في مجمله من حيث مجموعة القيم المبني عليها.

فمسألة أن نضع دستوراً جديداً - وإن كان هذا هو مطلب حزب الوفد منذ سنة 78 - إلا أنه من الناحية العملية لا نستطيع أن نضع دستوراً جديداً ما لم ينته النظام السياسي القائم، ثم تأتي فترة انتقالية بلا دستور، على أن تكون فيها القوى السياسية الفاعلة بعيداً عن الحكم، ثم ينشأ اتفاق على دستور جديد. ولكن هذا السيناريو إذا حدث فأنا أستبعد أن يكون وضع دستور جديد من أولويات هذه المرحلة الجديدة، فليس مضمونا أن تلتزم القوة التي ستصل للحكم بإقرار هذا الدستور.

وبالتالي قد يكون من الأجدى والأصوب من الناحية العملية أن نوازن بين المأمول والمتاح، ومن ثم قد يكون من الأنسب والأكثر فعالية الآن أن نعالج بعض مناطق الخلل وأوجه التشوه في الدستور القائم بدلا من البحث عن دستور جديد.

ومن أهم مناطق التشوه التي يجب أن تطولها يد التغيير في الدستور الحالي هي المادة 76 من الدستور والخاصة بطريقة إختيار رئيس الجمهورية، فعلى الرغم من أن هذه المادة عدلت إلا أن أيا من القوى السياسية - ونحن منها - لم يوافق على هذا التعديل.

وجه الخلل الثاني في الدستور والذي يحتاج لإصلاح هو المتعلق بطبيعة نظام الحكم: هل هو نظام رئاسي أم برلماني أم نظام مختلط؟ فما يقال إن نظامنا هو نظام رئاسي برلماني.. أي نظام مختلط، ولكن النظام لا يكون نظاماً مختلطاً طالما أن رئيس الجمهورية يملك حق تعيين وإقالة الحكومة. فهو يعين رئيس الوزراء، ولكن بعد ذلك يعين الوزراء بالتشاور مع رئيس الوزراء، ويتسطيع أن يقلبهم في أي وقت، أما في النظام المختلط فلا يستطيع رئيس الجمهورية أن يقلب الحكومة وإنما تقلبها السلطة التشريعية بسحب الثقة منها. هذا هو التوازن الذي يفرق بين النظام الرئاسي والنظام البرلماني الرئاسي.. فطالما أن الحكومة تعين وتقال من رئيس الجمهورية، ففنياً لا تكون لها صلة بالأغلبية البرلمانية، ولكن عكس هذا يحدث في مصر .. وبالتالي هذه من النقاط الهامة من الناحية الفنية التي يمكن معالجتها عند محاولة إصلاح أوجه الخلل بالدستور الحالي.

كذلك هناك أموراً أخرى ينبغي معالجتها مثل القيود المفروضة على دور السلطة التشريعية فيما يتعلق بمناقشة وإقرار الموازنة العامة للدولة وسحب الثقة من الحكومة أو الوزراء.. هناك أيضا المسائل المتعلقة باستقلال ودور السلطة القضائية وغيرها من النقاط التي إذا ما تمت معالجتها فقد يؤدي ذلك إلى مرحلة جديدة فعلاً... إذا كانت توجد في المجتمع قوى تحميها.

لكن المشكلة أنه ليس لدينا إلى الآن قوى قادرة على حمل عملية التغيير المأمولة ونقلها من الندوات العلمية أو الاجتماعات السياسية الى الواقع السياسي من خلال عملية منظمة ومفتوحة ، أي من خلال انتخابات عامة تؤدي إلى أن يختار المحكوم حاكمه بإرادته الفاعلة.. الفاعلة هنا بمعنى المؤثرة، وأن يحاسبه، وأن ينتقده وأن يغيره عند الاقتضاء من خلال المؤسسات الدستورية.

الرهان على مستقبل الديمقراطية في مصر يجب أن يكون بالأساس رهانا على إرادة المصريين في أن يغيروا النظام السياسي القائم وأن يفرضوا نظام جديد. ولكن المشكلة أنه عندما أقول إرادة المصريين أو الإرادة العامة أو إرادة التيار الرئيسي للشعب المصري، فإن هذا التيار لا يزال إلى الآن ليس واضحاً.

أعترف بوجود أفكار، فهناك تيارات فكرية موجودة، أما تيارات سياسية واضحة وفاعلة في الشارع المصري -فيما عدا الإخوان المسلمين- فلا يوجد.

وعلى الرغم من أن جماعة الإخوان المسلمين لديها قدرة تنظيمية هائلة، ولديها رسالة واضحة، و تخاطب عنصر مهم جداً في تركيبة الشعب المصري... ولكنها أيضاً ليست قوة تغيير، هي قوة تحريك، ولكنها وحدها لا يمكن أن تكون قوة تغيير، لأنها إذا أرادت أن تكون قوة تغيير لا بد أن تدخل في توافق عام مع بقية القوى السياسية، وهذا صعب لأسباب كثيرة.

هذه هي المشكلة العملية والحقيقية لعملية التغيير الديمقراطي. فلم يعد هناك مشكلة نظرية، فهناك توافق واسع جداً على الاختيار الديمقراطي بالمعنى المفهوم.. بمعنى التعدد، ونحن لن نخترعه، إنما هناك صعوبة في إيجاد الآلية التي تسمح ببداية عملية التغيير.

وبالمناسبة هذا العجز عن إيجاد آلية للتغيير ليس قاصراً على المعارضة بمختلف تياراتها، وإنما هو أكثر وضوحاً أيضاً داخل النظام الحاكم. فآلية التغيير غائبة هنا لإفراط في تركيز السلطة، وغائبة هناك لضعف شديد في التنسيق والعمل المشترك.

هذا هو المأزق الحقيقي الذي نحن فيه. فالمجتمع يتغير بعمق وبسرعة، وتغير فعلاً خلال الثلاثين سنة الأخيرة، بينما البناء السياسي -لأسباب كثيرة- عاجز عن أن يلاحق التغيير الذي حدث في المجتمع. ومن هنا يأتي هذا الشعور الشديد بالإحباط وبشيء من اليأس، ثم تأتي فترات قصيرة تولد الأمل، ولكنه أمل يخبو بسرعة.

وبالتالي يجب علينا في السنوات القادمة أن نجد الآلية لتفعيل التوافق الموجود بالفعل. هناك توافق عام موجود.. يجب تفعيله من ناحية، ثم تطور ما هو قائم.

أما أن يكون التغيير المنشود هو ذلك الذي يلغي كل الماضي تماماً ويبني أسس جديدة تماماً لنظام ديمقراطي تبدأ بدستور جديد.. إذا حدث ذلك فأخشى ما أخشاه أنه لا يكون الدستور هو الأولوية الأولى ولا الثانية ولا الثالثة ولا الرابعة لهذه المرحلة الجديدة المنتظرة، ولا أعتقد أيضاً أن ما ستمخض عنه هذه المرحلة سيكون عقداً أو توافقاً بين القوى السياسية.. وإنما سيكون فرضاً للأقوى، فالأقوى الجديد لن يشعر بالاحتياج لتوافق إلا بعد سنوات طويلة عندما تتآكل فعاليته ويتآكل نفوذه.

لذلك كله أقول أن الأهداف واضحة، والتوافق موجود إلى حد كبير، والآليات وحدها هي الغائبة تماماً، ويجب أن ينصب العمل على إيجاد هذه الآليات... وليس بناء نظام سياسي جديد لا ندري بماذا يأتي لنا

• حسن نافعة:

الحقيقة الأستاذ محمود أباطه طرح كلاما في منتهى الخطورة وبعضه يحتاج إلى توضيح أنا أتفق معه في أنه ربما يكون من المجدي أن نوجه بعض الاهتمام في هذه الندوة إلى الحديث عن آليات التغيير، لكنني أختلف بشدة مع فكرة أن ننتظر إلى أن يسقط النظام السياسي الحالي لنفكر في وضع دستور جديد أو صياغة جديدة توافقية للدستور .. هذا موضوع محل نقاش، وأعتقد أن هذه فكرة خطيرة، ويجب أن نتفق على شيء آخر بديل، لأنني أتصور أن شرعية النظام الحالي الذي وضعته ثورة يوليو انتهى تقريباً، ونحن حالياً في مجال البحث عن شيء جديد، وهذا الشيء الجديد غير متبلور بعد. ربما يكون هناك اتفاق عام على بعض الأطر العامة، لكن لا يوجد إطلاقاً ما يطمئن أن هناك بديلاً كاملاً جاهزاً يمكن أن يحل محل النظام الحالي، وهذا ما يجب أن تصنعه القوى السياسية، أن تتفق فيما بينها على طريق لإدارة نظام سياسي مختلف عن النظام الحالي، وربما تكون فكرة البدء في الحديث عن دستور جديد، والبحث في الإطار العام لهذا الدستور مسألة يجب أن نفكر فيها بجدية.. لأن البديل الآخر الذي يطرحه الاستاذ محمود أباطة وهو الإصلاح الدستوري الشامل غير قابل للتحقيق .. فلا توجد قوة سياسية في مصر، ولا حتى القوى السياسية مجتمعة، قادرة على أن تحدث تعديلاً على الدستور القائم في أي جزئية من جزئياته، فمثل هذا التعديل يخضع لإرادة مطلقة للحزب الوطني الحاكم.. بل الرئيس مبارك شخصياً.

وبالتالي لن نستطيع أن تعدل من الدستور القائم.. نفس المعضلة تواجهك وأنت تضع دستوراً جديداً، وبالتالي من الضروري أن نفكر في وضع أسس لنظام سياسي جديد يكون نظاماً ديمقراطياً، وهذا هو ما تحاول النخبة السياسية أن تفعله على مدى الثلاث أو الأربع السنوات السابقة، وأعتقد أنه جهد يستحق أن يتواصل.

• ثناء فؤاد:

في الحقيقة أنا عندي عدة نقاط وتعليقات بسيطة على الوثيقة المقترحة.. لو تصورنا أن ما سنفكر فيه أو نتوصل إليه هو " إستراتيجية واضحة ومحددة لإدارة الأزمة الديمقراطية في المستقبل"، أو لحل الأزمة الديمقراطية في الوقت الحاضر والمستقبل .

في تصوري أنه في هذه الحالة لا بد أن ننقل إلى بحث مسألة الدور السياسي، ما هو الدور السياسي للقوى السياسية في المرحلة القادمة؟ لا بد من الدخول إلى هذه الدائرة. "بمعني" تحديد الدور السياسي.. ربما تكون الفكرة غير محددة تماماً الآن، لكن لا بد من الدخول إلى مرحلة الدور السياسي.

هناك نقاط بسيطة أو تعليقات بسيطة على الوثيقة كما استطعت أن أدونها . فى النقطة الأولى المتعلقة بتقديم الحد الأدنى من النهوض الاجتماعي والاقتصادي لإدارة العملية الديمقراطية . هنا لدى سؤال : لماذا نقف دائما عند مسألة الحد الأدنى؟ إن مسألة الحد الأدنى لا تصل بنا إلى المستوى المناسب من التغيير الاقتصادي و الاجتماعي المنشود ، فالقضية الاقتصادية مهمة جداً ولا بد أن تأخذ اهتماماً كبيراً ، فهي الحاسم المجتمعي لعملية التغيير السياسي الناجح ولا يمكن أبداً أن تكون مجرد عملية تكميلية لعملية التحول السياسي ، مما يعني أنه لا بد أن ندخل في سباق مع الزمن لردم فجوة التخلف الاقتصادي الفظيعة، وعلاج مشكلة الفقر ومشكلة التفاوت الرهيب بين الطبقات لأنها عقبات حقيقية في طريق الديمقراطية.

النقطة الأخرى التي ذكرت في الوثيقة وهي انتخابات العمد والمحافظين، وأنا أعتقد أن هذه المسألة مهمة للغاية ولا بد أن نصر عليها، ولا بد أن ننقل إلى مرحلة توفير الآليات اللازمة لتطبيق هذا المبدأ.

نقطة أخرى تتعلق بخصائص النظام السياسي فى مصر.. وهل هو رئاسي أم برلماني.. ، هنا لدى سؤال: هل المطلوب هو المزج بين النظام الرئاسي والبرلماني،؟ فى الواقع أرى أننا يجب أن نركز على النظام البرلماني؛ لأن هذا النظام هو الذي سيضمن لنا إلى حد كبير جداً أن نخرج من إطار مسألة المركزية بطريقة عقلانية وراشدة تتناسب مع ثقافتنا السياسية، وأنا لا أسلم بمسألة أن الثقافة السياسية المصرية تلزمننا بأن يكون عندنا رئيس قوي أو مؤسسة رئاسة بالغة القوة. هذه مسألة المفروض أن نبدأ فى التخلي عن قناعتنا بها ، لأن الأساس هو أن تكون لدينا " مؤسسات قوية وناضجة سياسيا " لرعاية التحول السياسي الديمقراطي بطريقة عقلانية و راشدة .

بخصوص قضية المساءلة، أنا أعتقد أن هذه نقطة جوهرية جداً، فلا بد من إشاعة المساءلة فى المجتمع المصري على كل المستويات، لأن هذه نقطة أصبحت ضرورية لعلاج مئات المشاكل، وفى مقدمتها علاج مشكلة الفساد وغيره، يجب أن نحدد آليات هذه المساءلة ، وطبيعتها على المستويين السياسي و القانوني .

أيضاً يوجد فى الوثيقة آلية لتمثيل النساء ، أنا أعتقد انه يجب ان نجتهد فى وضع وسائل أخرى لدعم وتمكين المرأة غير مبدأ "الكوتا"، لأنى أعتبر الكوتا حلاً مفتعلاً جداً، ويمكن أن تفتح أبواب كثيرة من الاعتراضات.

النقطة التي لفتت نظري فى الوثيقة هي إثارة " مسألة استقلال المؤسسات الدينية ". فالفكرة عامة وغامضة وفضفاضة وغير محددة وتثير العديد من الأسئلة: كيف سنضمن استقلال المؤسسات الدينية فى مجتمعنا ؟ وهل سيكون الهدف من هذه المقولة هو تحييد المؤسسات الدينية ، المسيحية و الإسلامية فيما

يتعلق بالقضايا السياسية و الاجتماعية ؟ وما هو شكل العلاقة مستقبلا بين المؤسسات الدينية ومؤسسات الدولة ؟

لدي سؤال أخير وهو موجه بالأساس للدكتور عصام العريان.

فمنذ فوز الإخوان المسلمين فى الانتخابات التشريعية بـ 88 مقعداً فى البرلمان، ثار لدى البعض إحساس بأن الإخوان المسلمين سيقومون الدولة الدينية فى مصر، ولن يكون هناك فن، ولن يكون هناك تمثيل، ولن يكون هناك مجالاً لعمل المرأة .. و قائمة من الممنوعات والافتراءات أو التصورات التى أعتبرها خيالية ووهمية لعدة أسباب:

أولاً أنا لا أصدق أن الإخوان المسلمين يعززون تأسيس دولة دينية فى مصر، واتصور أن الليبراليين والعلمانيين كانوا بالغى الحدة جداً فى هذا الاتهام، ولا أدري إذا كانت السلطة هى التى فعلت هذا، أم أنهم ساعدوها .. المهم أنها كانت عملية ضارة بالسلام الاجتماعى فى المجتمع المصرى. ولا بد هنا أن نضع فى الاعتبار المراجعات الفقهية و الفكرية التى جرت فى صفوف " الإسلاميين " بوجه عام ، والأفكار " التجديدية " التى طرحت فى المسائل السياسية كقضية المرأة و العلاقة مع غير المسلمين ، وكذلك مسألة القبول بالديمقراطية كآلية سياسية أصبحت " منشودة " من غالبية القوى السياسية ، بما فيها القوى الإسلامية .

ثانياً من المستبعد تأسيس دولة دينية فى مصر لأن المجتمع المصرى أصبح يمتلك مقومات أساسية لدولة مدنية قابلة للتطور ، ففضلاً عن مؤسسات الدولة والدستور الذى يحمى الحريات والنظام القانونى المتسم بطابع مدنى ، هناك قوى وتنظيمات المجتمع المدنى التى تعيش وتمارس " حياة " نشطة تنطوى على درجة معتبرة من التنوع الفكرى ، مما يمكنها من مقاومة أية محاولات لفرض الجمود أو الفكر الأوحده .
ثالثاً -الوجه الآخر لهذه الحقيقة- أتوجه به إلى الإخوان المسلمين، وأقول لهم: بناءً على هذا كيف يمكن أن تقدموا ضمانات حقيقية وواضحة ومحددة للقوى السياسية وللشارع المصرى عن أنكم تعززون الالتزام بالديمقراطية؟ بمعنى:

1 .. ماهو برنامجهم السياسى لحل المشكلة السياسية ؟

2 .. ماهو مشروعهم للتغيير و الإصلاح والتطور وبناء مستقبل مصر كدولة ديمقراطية متقدمة؟

3 .. كيف يمكن ترتيب العلاقة المستقبلية بين الإخوان المسلمين وغيرهم من القوى السياسية فى مصر ؟

• السيد يسين:

هذه الوثيقة حتى لا نبالغ في المسألة -مثلما يحدث في بعض الندوات- تبلور اتجاهات النقاش سعياً وراء رؤية مشتركة، ليس أكثر من هذا، ليست وثيقة سياسية ولكن. يمكن الاستفادة من بعض أفكارها في تفعيل العملية الديمقراطية، لا يوجد ما يمنع من ذلك.

أنا أكتفي بإثارة ثلاث مشكلات والإشارة إلى اقتراحات جيدة وردت في الورقة. النقطة الأولى وردت في الشروط التمهيدية: مسألة ضرورة التوافق على قيم أساسية للمجتمع. هذه مسألة أعتقد لها الأسبقية على أي شيء آخر. وهذا التوافق يمكن أن نفعله من خلال آلية خاصة بعد الندوة، تتمثل في إجراء حوار بين كافة القوى السياسية بحيث لا تستبعد منها قوة من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، ونرى ما هي القيم الأساسية التي يمكن أن نلتزم بها جميعاً؟ وهذه تكون نقطة تحول أساسية في التحول الديمقراطي.

أنا سأنتقل من النقطة الأولى إلى النقطة الثانية، وهي المسألة الدستورية؟ هل نغير الدستور؟ أم نضع دستوراً جديداً؟ هذه يمكن أن تكون مناقشة فنية، لكن نريد أن نقول في النهاية لا بد من إجراء دراسة للدستور القائم. هل نصوغ دستوراً جديداً أم نغير الدستور القائم؟ مسألة مهمة جداً؛ لأن هناك بعض التوجهات في الدستور الحالي تحتاج إلى إعادة نظر جوهرية.

مثلاً نسبة العمال والفلاحين، هل سنبقى عليها أم لا؟ مسألة مهمة جداً؛ لأن هذه النسبة استخدمت من قبل الحزب الحاكم لكي يحصل على الأغلبية بطريقته الخاصة.

لكن بالتأكيد نحن في حاجة إلى ندوة علمية تطرح فيها قضية الدستور الذي أنشئ ونرى هل ينبغي وضع دستور جديد أم لا؟

النقطة الثالثة الجديدة التي طرحت هي مسألة المجلس الدستوري. المجلس الدستوري ليس محكمة دستورية، وينبغي أن نجرى بشأنه دراسة مقارنة. ما هي اختصاصات المجلس الدستوري الفرنسي؟ المجلس الدستوري مهمته حماية الدستور، وهو الذي يمكن أن يضع الضمانات، بشرط أن يكون المجلس ممثل تمثيلاً جيداً، ويرى ويراقب التزام القوى السياسية بأحكام الدستور.

الدراسة المقارنة هنا طريفة، لدينا مجلس دستوري في إيران اسمه [مجلس تشخيص مصلحة النظام]، ما رأي الإخوان المسلمين في ممارسة هذا المجلس؟ هذا المجلس عندما يخرج قانون من البرلمان يوقفه هو، أيكون هذا مجلساً ديمقراطياً؟ ما هي نصوص مجلس تشخيص مصلحة النظام وممارساته بالفعل؟ وهل من حق إلغاء بعض التشريعات التي يوافق عليها البرلمان. نريد أن ندرس هنا المجلس الدستوري، ونناقش مسألة تكوينه، وهذا يعطي ضمانات لكافة القوى في الموضوع.

النقطة الأخيرة تعليقاً على ما قاله الصديق محمود أباطة: هل صحيح أن المشكلات المطروحة الآن هي التي طرحت في بداية القرن؟ هذا غير صحيح. المعروض الآن شكلاً يتشابه، لكن أين التجربة التاريخية لمصر؟ مصر معمل تاريخي، نحن جربنا في الثورة المصرية أفكاراً معينة، وقلنا الحريات السياسية برجوازية، والعدالة الاجتماعية هي الأساس، لكن تغيرنا كلنا، أصبح هناك إجماع على الديمقراطية، لا يوجد شيء اسمه العدالة بغير الديمقراطية. انتهت المسألة، وبالتالي هناك إجماع الآن على أنه لا ديموقراطية بغير عدالة اجتماعية.

لدينا أولاً تجربة مصر، وهناك تجربة القرن العشرين، والقرن العشرون يقول: إن الشمولية انتهت إلى الأبد، وأن قلاع السلطوية تنهار، وأن المزاج العالمي العام يتجه نحو الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وبالتالي استفادة من التجربة المصرية والتجربة العالمية نقول: المشكلات المطروحة ينبغي أن تحل في ضوء خبرة القرن العشرين.

السؤال هل الإخوان المسلمون قوة تحريك أم قوة تغيير؟ أنا أعتقد أنهم لو دخلوا في مسيرة التوافق العام سيكونون قوة تغيير كباقي القوى التي اجتمعت على قرارات خاصة بالتحول الديمقراطي.

• حسن نافعة:

أنا فقط أريد أن أقول ملاحظة فيما يتعلق بالنقطة الثانية التي أثارها الأستاذ السيد يس حول المسألة الدستورية وحول ضرورة عقد ندوة حول هذا الموضوع. فأقول أن الندوة عقدت بالفعل في أسوان في مطلع 2006، وأقامها معهد الأهرام الإقليمي بالتعاون مع مؤسسة رجال الأعمال، وقدم فيها حوالي 60 ورقة، وقدم فيها أبحاث بالغة الأهمية، والنقطة الخاصة بتغيير الدستور بحثت باستفاضة، وتبين أن الفارق بسيط بين تعديل الدستور وتغييره.. فالذين يريدون تعديل الدستور وجدوا أن هناك ما لا يقل عن 90 مادة من مجمل مواد الدستور تحتاج لتعديل، وبالتالي كان هناك ما يشبه الاتفاق على أن محاولات تعديل كل هذه المواد أو تركها كما هي مسألة غير ممكنة على الإطلاق وأن وضع دستور جديد أسهل كثيراً.

وحول هذه النقطة كان هناك أيضاً تساؤل حول الصيغة الأمثل للدستور الجديد المقترح: هل مطلوب دستور مثل نمط الصياغة التي أعدها الدكتور يحيى الجمل، أم أنه يمكن أن يكون على غرار دستور 1954 الذي وضع عنه صلاح عيسى كتاب "دستور في صندوق القمامة" والذي يعتبره الكثيرون أفضل دستور كتب حتى هذه اللحظة، أيهما يمكن أن يكون هو نقطة الانطلاق والنقاش للحديث عن شكل الدستور القادم؟

وأظن أن هناك تطور في النقاش داخل مصر حول هذه القضايا، لكن الأمر يحتاج في النهاية أن تقام ندوة نهائية لبلورة الخلاصات التي توصلت إليها هذه الندوات، ثم يطرح المشروع بالفعل للمناقشة.. وأنا أعتقد أنه إذا نجحت النخبة السياسية المصرية أن تتفق على نص ما لدستور جديد سيكون ذلك بمثابة خطوة هائلة إلى الأمام في سبيل إقامة النظام الديمقراطي المنشود.. لأن إحدى الحجج التي يدعيها النظام في وأده لأي مطالب بتعديل الدستور أو تغييره هو أنه لا داعي لفتح باب مناقشة وضع دستور جديد؛ لأن البعض سيتحدث عن ضرورة إلغاء مجانية التعليم، وآخرون سيتحدثون عن إلغاء النصوص المتعلقة بالشريعة الإسلامية.. وما إلى ذلك، لكن هذه كلها ذرائع وحجج لكي لا يوضع دستور أو يعدل الدستور الحالي. فإذا جاء المجتمع المصري بفصائله المختلفة وقال إنه لديه إجماع، ولديه تصور لدستور جديد، إذن سقطت هذه الحجة، وهذه هي المسألة الأساسية

• طه عبد العليم طه:

لي بعض الملاحظات السريعة على المناقشة المثارة..
أولاً: أنا أتصور أن مقدمة الوثيقة ليس لها علاقة بالكلام الذي في المتن والخاص بالإجراءات والضمانات والمبادئ، وأتصور أنه سيكون من المفيداً جداً أن تركز هذه المقدمة على قضية ما يسمى بالخصوصية المصرية، ويحذف أي كلام عن قضية الخصوصية من المتن نفسه، وبالتالي يجب أن تهتم مقدمة الوثيقة بإلقاء نظرة تمحيص بشكل أو بآخر على الخبرة السياسية التاريخية للشعب المصري خلال القرنين الماضيين منذ الحملة الفرنسية حتى الآن. وهناك كلام كثير جداً أعتقد أنه سيكون مفيداً في هذا الصدد.

وفي إطار استقاء الخبرة التاريخية هناك قضية يمكن أن تكون موضوع مناقشة طويلة، وهي قضية الهوية، لأن الدكتور محمد السعيد إدريس قال: نحن أمة عربية ولسنا أمة مصرية. وأنا رأيت أننا يجب ان نتكلم في إطار الوطنية المصرية، لأن الانتماء العربي، الانتماء الإسلامي... الخ لا يجب هويتنا الأصلية هوي اننا أمة مصرية، وبالتالي يجب ان نتكلم في إطار الوطنية المصرية، وهذه ستكون محددة بأشياء كثيرة.
ثانياً: موضوع تمثيل الفئات المهمشة كالأقباط والعمال والفلاحين.. الخ، أنا رأيت أنها قضية متعلقة بطبيعة النظام الانتخابي، وبالتالي يجب أن يثار التساؤل: أي نظام انتخابي افضل للحالة المصرية، بحيث يضمن تمثيل تلك الفئات بشكل عادل؟

أنا شخصيا مع فكرة نظام القائمة النسبية المفتوحة، لأن هذا النظام الانتخابي هو الذي يمكن أن يحل مشكلة تمثيل الأقليات المستبعدة أو المهمشة، بدون أن ندخل في فكرة الحصص والكوتا.

ثالثا: الوثيقة تثير أيضا موضوع التبعية، وأنا في الحقيقة لدي قلق بعض الشيء في هذه الجزئية. فنحن جزء من مجتمع عالمي، والوثيقة تبدأ بالكلام عن أن مصر جزء من المجتمع الدولي، وجزء من النظام العالمي. ومن ثم فإن قضية مثل قضية العولمة بكل أبعادها وتداعياتها - وإن كنت اعني بالطبع العولمة منصفة - لا يمكن أن نقبل بأن نكون بمعزل عنها، وبالتالي الكلام عن التبعية في هذه الجزئية يحتاج إلى مناقشة مختلفة، فيمكن ان نتكلم على سبيل المثال على كيفية التكافؤ في النظام العالمي... الخ او نرى الصياغة الملائمة، لكن لا نضع أنفسنا في مواجهة عملية ربما لا تقل في تأثيرها وتداعياتها عن الثورة الصناعية التي دارت من قرون. فعملية العولمة نحن جزء منها، وبالتالي المناقشة يجب أن تركز على كيف يمكن أن نتكلم عن موقعنا فيها.

رابعا: أيضا قيل في الوثيقة أن الأحزاب والتنظيمات يجب أن تنشأ بالإخطار فقط وبدون ترخيص، انا أختلف مع ذلك.. فهناك شيء اسمه التنظيم القانوني، فأنا أفهم بشكل عام أن طريقة إطلاق الأحزاب يجب ان تكون في إطار شروط معينة مثل استبعاد العنف أو أي شكل من اشكال التنظيم الديني أو الطائفي... الخ، ويمكن أن تنشأ الاحزاب بالإخطار طالما التزمت بهذه الشروط.

فيما يتعلق بموضوع النظام الرئاسي أم البرلماني وأيها أنسب لنا في مصر؟، الخبرة التاريخية لمصر تقول نحن أقدم دولة مركزية في التاريخ، ومن ثم لإن هذه القضية تحتاج إلى مناقشة تفصيلية، أنا شخصيا أميل للنظام الرئاسي، لكن في مقابل وجود برلمان قوي له كل الصلاحيات البرلمانية ، كما هو الحال في النموذج الأمريكي، فسلطات الرئيس القوية يقابلها كونجرس قوي جداً، ودائماً ما يتعزز هذا النظام باستقلال القضاء.

خامسا: انا لا أعرف ما هي اختصاصات مجلس الدفاع الوطني، مجلس الدفاع الوطني منصوص عليه في الدستور¹، لكنه لم يؤسس حتى الآن. وأرى ان هناك إمكانية أن يكون جزء من اختصاصات مجلس الدفاع الوطني هو قضية حماية الدستور، بشرط ان يؤسس هذا المجلس ويرى النور في الفترة القادمة.

¹ -تنص المادة 182 من الدستور على " ينشأ مجلس يسمى مجلس الدفاع الوطني ويتولى رئيس الجمهورية رئاسته، ويختص بالنظر في الشؤون الخاصة بوسائل تأمين البلاد وسلامتها، ويبين القانون اختصاصاته الاخرى" ولكن لم يصدر أي قانون بشأن صلاحياته أو طريقة تشكيله (المحرر)

النقطة الأخيرة تتعلق بقضية الدين والدولة، فنحن لدينا إشكاليات من قبيل الدين والدولة، الدين والمجتمع، الدين والعالم، الدين والعلم، وهذه الإشكاليات تسير معنا منذ الحملة الفرنسية، وربما قبل ذلك... وهذه الإشكاليات تحتاج الى حل، أنا لا أعرف بأي معنى أن أقحم مسألة الدين ونحن نتكلم عن الديمقراطية. لماذا أقحم الدين أصلاً في مثل هذه المسئلة؟! نحن جميعاً سواء كمسلمين أو أقباط هناك قيم دينية تحكنا. والدستور سينص على ألا يكون هناك تشريع أو قانون يتعارض مع مبادئ ومقاصد الشريعة الإسلامية والأديان بشكل عام بدون أن أدخل الدين في الديمقراطية، والدين في التصنيع.... الخ أنا رأيي أن إقحام الدين في مثل هذه المواضيع هو في غير محله.

• عصام العريان:

بداية أنا أشكر الدكتور محمد السيد سعيد على أنه استطاع أن يجمع كثيراً من المطلوب في هذه الوثيقة ويضيف عليه. لكن لي ملحوظة مبدئية على الوثيقة المطروحة... فأنا اعتبرها بمثابة كلام مبدئي أو انطباعي عام لا يمكن أن يؤخذ على أنه وثيقة نهائية... لماذا؟
أولاً: لأنها فرضت من القيود أكثر مما ينبغي، فبالتالي لم تعد وثيقة ديمقراطية، الوثيقة الديمقراطية تطلق حرية ولا تضع قيوداً، لكن ما أراه في هذه الوثيقة أنها تضع قيود على العملية الديمقراطية أكثر مما تعطى مجالها الحر.

ثانياً: لأنها تحاول أن ترضي كل الأطراف، وهذه آفة من الآفات التي أصابت معظم الوثائق التي كانت محل توافق وطني عام من قبل، وربما هذا الذي جعل كثيراً من هذه الوثائق غير قابلة للتنفيذ لأنها تملأ الناس كلها هواجس من بعضها البعض وتثير خوف كل تيار سياسي من الآخر، وتثير المخاوف من أن الاحتكام للشعب سيأتي بقوة كبيرة، لكنها ستقلب على الديمقراطية، وبالتالي كل تيار يريد أن يقيد القوة التي يتصور أنها ستصل للحكم، ويحاول أن يضع قيوده هذه على الوثيقة الصادرة بحيث تنص على عدد كبير من الممنوعات أو التعهدات بعدم الإقدام على خطوات أو إجراءات معينة، وهذا ما يتناقض مع الاختيار الديمقراطي الحر الذي يفترض ان يكون طليقاً في إطار الدستور، ويكون الضمانة الحقيقية ألا يقع انقلاب على الدستور... هذه نقطة أساسية.

ثالثاً: أنه حتى في إطار مراعاة تحفظات القوى السياسية والتيارات الفكرية الأربعة الرئيسية الممثلة في هذه الندوة، ظلم التيار الإسلامي فيما هو معروض في الوثيقة ..فهو أقل التيارات التي راعتها الوثيقة، فلم يأت مثلاً أي ذكر للشريعة الإسلامية ولا مبادئها ولا مقاصدها في الوثيقة المطروحة... فهذه نقطة أثارت إنتباهي.. والدكتور محمد السيد سعيد يعرف الجهد الذي بذلناه عام 94 في موضوع الشريعة الإسلامية.. وأذكر وقتها أنه تحفظ على كلمة الشريعة وليس على شيء آخر.ثم بعد ذلك كان هناك جهد آخر في هذا الموضوع ربما خلق تراكم جيد في نقطة رؤيتنا لموقع الشريعة ودورها.

في الحقيقة أنا درست قانون ودرست شريعة وأجد أن أحد أسباب التخوف من الشريعة هو الجهل بها، وهذه نقطة خطيرة: فالحكم على الشيء فرع عن تصوره، فإذا كان تصوره ليس موجوداً فلا يجوز الحكم عليه. فما بالك إذا كان التصور مشوه سيكون الحكم خاطئاً جداً.

أنا أريد أن أضم صوتي لأصوات كثيرة ، وبالذات الأستاذ محمود أباطة. نحن الآن بصدد مرحلة انتقالية، وأنا أريد الآن أن أقول بصراحة أن الحكومة لا تحترم الدستور الموجود، ولا تنفذ القانون الموجود. وهذا هو جوهر الأزمة الحالية.. نحن الآن نعيش حالة سيولة غير عادية، لا يوجد قرار ولا يوجد تنفيذ أو احترام لأحكام قضاء ولا تنفيذ لقانون، حتى قانون الطوارئ، أحكام بالإفراج النهائي عن عدد كبير من المعتقلين السياسيين لا تنفذ، تجاوز بعضها العشرين حكماً لصالح شخص واحد كما قال الاستاذ جمال سلطان، عندما يتم إغلاق أكثر من 40 شركة إقتصادية يديرها أفراد ينتمون للإخوان ..ليس لأي سبب قانوني أو مخالفة سوى أنها تدار بأموال إخوان ،، عندما تغلق جريدة ليس لأي تهمة سوى أنها قريبة من الإخوان أو تعبر عن وجهة نظرهم..الخ!

نحن بصدد أوضاع مأساوية، هذه الأوضاع هي التي يجب أن يتفق عليها. وأنا هنا أضم صوتي لصوت الأستاذ محمود أباطة عندما قال أن هناك وثائق قديمة موجودة، يمكن أن نعيد النظر فيها أو نفعليها، لأنه ليس معنى أي أريد أن أصل لتوافق أن أضيف وثيقة جديدة ..ربما تكون الوثائق القديمة قابلة للتنفيذ إذا قمنا بتعديلها بالحذف أو الإضافة أو شيء من هذا القبيل.

لكن نحن بصدد البحث عن آليات لمواجهة هذه المرحلة الحرجة، وهناك صيغة الآن موجودة أنا أرى أنها قابلة للتفعيل.. وهي صيغة الجبهة الوطنية للتغيير التي تضم 11 قوة سياسية و إذا أضيف حزب الغد تصبح 12 قوة... هذه الصيغة وضعت برنامجاً.. والأستاذ حسين عبد الرازق-وهو موجود معنا الآن- أحد الذين شاركوا في كتابته .. وهو برنامج سياسي لمرحلة انتقالية، يحتاج إلى تفعيل وإلى قوة تغيير.

وبمناسبة قوة التغيير أنا أختلف مع الأستاذ محمود اباطة فيما قاله بأن الإخوان قوة تحريك وليس قوة تغيير ..وأقول إن الإخوان المسلمين قوة تغييرية، وأنا أعتقد أن الإخوان قادرون على التغيير إذا صدقت

النوايا بين القوى السياسية كلها واتفقنا على ملامح مرحلة انتقالية، ونرضى بعد المرحلة الانتقالية بحكم الشعب وبمن سيأتي به للحكم، سواء كان الوفد أو الإخوان أو التجمع أو ايا كان، مع احترام لقواعد العمل الديمقراطي، في هذه الحالة سندخل بمصر في مرحلة جديدة.

وهنا أخلص ألى نتيجة مؤداها ضرورة تفعيل الجبهة الوطنية للتغيير، فالجبهة لها برنامج ديمقراطي جيد جداً من عشرين نقطة في مجال الإصلاح السياسي. ومن ثم نريد أن نوحّد جهودنا كقوى سياسية داخل البرلمان لدعم هذا البرنامج .. فنحن كإخوان لدينا 88 مقعد من مقاعد البرلمان ، وأحزاب المعارضة لديها 12 مقعداً وهناك حوالي 24 مستقلاً ومن ثم فمجموعنا 124 نائباً ونحتاج فقط إلى نحو 30 نائباً من المستقلين الذين ذهبوا إلى الحزب الوطني، عندئذ نكون قد بلغنا ثلث أعضاء المجلس.

هذا الثلث، إذا كانت وراءه قوة شعبية كبيرة من كل التيارات السياسية، يستطيع أن يفرض جدول وأجندة تغيير من خلال البرلمان، أي من داخل المؤسسات، فالعمل الديمقراطي ليس عملاً إنقلابياً.. إنما يتم من داخل المؤسسات.

فنحن نستطيع بهذا الشكل أن نفرض تعديلاً دستورياً إذا أردنا، على الأقل سيكون هذا الجهد مرتياً أمام الرأي العام الوطني والإقليمي والدولي.. ومعه قوة شعبية تؤيده في الشارع.

فالناس التي خرجت في مظاهرات من أجل البورصة، وخرجت قبلها من أجل الدجاج، وخرجت من أجل العبارة*، تستطيع إذا نزلت إلى الشارع أن تفرض هذا السيناريو.. وهنا النزول للشارع لا يجب أن يقتصر فقط على الإخوان، بل يجب أن تشارك فيه كل التيارات السياسية. وننزل متفرقين ومتجمعين.. بمعنى أن تكون هناك مظاهرات وفعاليات تضم كافة القوة السياسية مجتمعة، بالتوازي مع المظاهرات الفردية التي ينظمها كل تيار سياسي على حده. مثلما فعلنا في المؤتمر الذي نظمناه احتجاجاً على تأجيل الانتخابات المحلية وشارك فيه ممثلون لكافة القوى السياسية.

أنا أرى أن هذه الآلية يمكن أن تنجز شيئاً، خاصة في حالة السيولة والارتباك الموجودة، والشئ الذي سنتجزه سيكون من خلال الدستور والقانون، وليس انقلاباً على الدستور والقانون. ومن ثم ينتظرنا هنا جهد

* شهدت مصر في مطلع 2006 مجموعة من المظاهرات التي إكتسبت مسماها الإعلامي من الهدف الذي خرجت من أجله: ففي 12 فبراير تظاهر طلاب الجامعات احتجاجاً على نقشي الفساد والإهمال، مما تسبب في كارثة غرق العبارة السلام 98 في مياه البحر الأحمر ومصرع أكثر من ألف راكب كانوا على متنها، وطالبوا بتقديم صاحب العبارة إلي محاكمة عاجلة بعد رفع الحصانة البرلمانية عنه، ثم خرجت مظاهرات بعد ذلك للتنديد بتهديب مالك العبارة خارج مصر والتغاضي عن محاكمته. واصطاح على تسمية تلك المظاهرات بـ"مظاهرات العبارة" وفي 26 فبراير شهدت القاهرة مظاهرة قام بها مئات من منتجي الدواجن وأصحاب المزارع احتجاجاً على القرارات الحكومية بإغلاق محال "الفراخ" و حظر نقل الدواجن بين المحافظات في إطار الإجراءات المتخذة لمكافحة أنفلونزا الطيور و اصطاح على تسمية تلك المظاهرات بـ "مظاهرات الفراخ" ، وفي 14 مارس شهدت القاهرة مظاهرات قام بها عدد كبير من المستثمرين بالبورصة احتجاجاً على إنهيار أسعار الأهم بنسبة تجاوزت 12% واتهمو كبار المستثمرين ومؤسسات مالية كبيرة بالوقوف وراء هذا الانهيار بما أضر بصغار المستثمرين واصطاح على تسمية تلك المظاهرات "مظاهرات البورصة"(المحرر)

كبير جداً من الناحية العملية... فأنا أعتقد أننا من عام 1985 إلى 2005 عام بذلنا جهداً تنظيرياً جيداً، ولسنا بحاجة إلى تنظير جديد، نحن بحاجة إلى عمل، وعمل ندفع فيه مشاركين ثمناً وتضحيات، ونجني فيه مجتمعين ثماراً تتمثل في حياة ديمقراطية سليمة.

أنا لا أريد أحداً أن يفسر الديمقراطية بأنها أغلبية وأقلية، إذا كانت بعض القوى تظن أنها ستظل أقلية إلى الأبد... فستظل للأبد صوتاً معارضاً فقط ، وأنا هنا اضم صوتي للدكتور عبد المنعم ابو الفتوح عندما قال أن الأفضل للإخوان أن يكونوا قوة من بين أقوياء ، وألا يكونوا الأقوى بين ضعفاء، هذه أفضل لنا كثيراً، وهذا يدفعنا كإخوان إلى مزيد من التجديد ومزيد من العمل. فعندما نجد منافساً قوياً سيحذ هممتنا، وذلك على عكس الحالة التي ينتفي فيها وجود المنافسين ويغيب المراقب الذي يجعلني أصحح مساري ، فالنضج الذي حدث والتطور الذي حدث في خطاب الإخوان كان نتيجة الاحتكاك ببيقية القوى السياسية، فما بالنا إذا كان هناك تنافس قوي؟!

هذه مسائل أنا أرجو أن تنتقل إليها ونبحثها؛ لأن هذا أوفق لنا وأفضل لنا في هذه اللحظة التي نشعر جميعاً بثقلها على مصر وثقلها علينا شخصياً.

• حسن نافعة:

أظن أنه مطلوب أن نركز أكثر في مناقشتنا على موضوع آليات التغيير. آليات التغيير هذه مسألة مهمة جداً، فالدكتور عصام العريان طرح فكرة تفعيل الجبهة الوطنية للتغيير، هذه إحدى الآليات ويمكن لأحد أن يقترح آلية أخرى، أو ينتقد فكرة الجبهة كآلية للتغيير إذا كان يرى أن الجبهة ليست الآلية المضبوطة، أو هناك آلية أخرى ربما تكون أفضل. فلو طرحت اقتراحات في هذا الإطار ربما تكون مفيدة أيضاً.

• خالد فياض:

دعوني فقط في البداية اعرب عن سعادتي لوجود الاستاذ محمود اباطة رئيس حزب الوفد بيننا، لأن حزب الوفد يعتبر من اكثر الاحزاب ليبرالية في مصر والعالم العربي ، واسمحو لي ان انظر الى ما قاله الاستاذ محمود اباطة بمرونة اكثر.. فانا ارى انه لا امل في النظام الحالي وبالتالي فأني سعي نحو التعاطي معه هو بمثابة مسكنات... سرعان ما سيزول اثرها ويبقى الجسد العليل عليلا ، وبالتالي فاني لا ارى اي امل في النظام الحالي او عل الاقل الحرس القديم في النظام الحالي.. وهنا مربط الفرس ، وهنا تكون المرونة، فتغيير الحرس القديم والاستعانة بحرس جديد هو مؤشر ايجابي فالحرس الجديد يحمل افكار اكثر تطوراً فهو اكثر احتكاكاً من الحرس

القديم بالافكار والتطورات السياسية في مصر والعالم ، ولدية مرونة اكبر في التعامل مع الاخر واقصد بالآخر المعارضة السياسية . وبالتالي فان اي تصور واقعي يأتي من هذا المنطلق في رأيي فقط ، ولا يوجد اي امل في احداث تغيير حقيقي في النظام السياسي في مصر الا وفقا لهذه الرؤية وما عدا ذلك فهو بمثابة حرث في الماء كما سبق وذكرت .

النقطة الاخرى وهي الخاصة بالورقة او الوثيقة المقدمة من د. محمد السيد سعيد ، فمع احترامي الشديد لكل ما جاء فيها فاني أعيب عليها محاولة التوفيق بين كل الاراء والاتجاهات المختلفة وكأن الاختلافات جذرية وحساسة.

وليسمح لي د. سعيد ان أقدم بعض المقترحات المتعلقة بهذه الوثيقة وهي كالآتي :

- اقترح ان تحذف الفقرة التي تقول "يجب توفير آلية تضمن تمثيل النساء في مختلف المستويات النيابية والتنفيذية بنسبة لا تقل عن الربع/الخمس" لأن هذا يفتح الباب امام كوته تكون مطمع لفئات اخري ، وبالتالي نكون قد استبدلنا كوتة العمال والفلاحين بكوتة فئات اخري ، والاجر ان تمارس المرأة حقوقها وتثبت جدارتها بنفسها دون انتظار دعم دستوري او قانوني يمنحها ميزة معينة علي حساب اخرين

- أقترح أن تحذف الفقرة التي تقول "يعد الأقباط جزءا لا يتجزأ من نسيج الأمة، ويجب ضمان أن يتم انتخاب واختيار شخصيات نيابية قبطية على جميع المستويات من خلال آليات لا تسمى أو ينظر اليها بالضرورة باعتبارها نوعا من التمثيل النسبي" . وتوضع مكانها "يعد الاقباط جزء لا يتجزأ من نسيج الامة ، ويجب ان يتم اختيار شخصيات قبطية عامة علي جميع المستويات ، بما يضمن تمثيل فعلي لهم في حالة عدم تمكنهم من تحقيق تمثيل واضح عن طريق آلية الانتخابات". واقترح ان تحذف خامسا ويقترح وضع هذه الفقرة بدلا منها.

- النقطة التي تقول "تشكل سلطة مستقلة لاجراء الانتخابات العامة على كل المستويات، وتتمتع هذه السلطة بحماية دستورية، وبموارد يقررها تشريع يحافظ لها على هذا الاستقلال" اقترح ان تشكل هذه السلطة من رئيس المحكمة الدستورية ، ورئيس محكمة النقض ، والنائب العام (الذي يجب أن يكون منتخبا) ونقيب الصحفيين (ممثل للسلطة الرابعة) ونقيب المحامين (ممثلا للقضاء الواقف) ، ورئيس نادي القضاة، ورؤساء جامعات القاهرة والاسكندرية وعين شمس باعتبارهم اقدم الجامعات المصرية(منصب رئيس الجامعة يجب أن يكون بالانتخاب) ورئيس منتخب لشبكة منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق الانسان. وكل هؤلاء الاعضاء يتم اختيارهم بصفتهم أي بمجرد زوال الصفة عنهم تزول عضويتهم في هذا المجلس.

• ناجي الغطريفي:

اكتسبت مفردات الديمقراطية، بداية من الشعب مصدر السلطات، مروراً بالتعددية الحزبية و الاحتكام إلى صندوق الانتخابات وتأكيد التداول السلمي للسلطة، اتفاقاً عاماً حول المفهوم المطلق للديموقراطية، إلا أن هذا الاتفاق لا يحجب حقيقة أن تطبيق الديمقراطية ومفهومها يتفاوت من مجتمع لآخر وفقاً لظروفه التاريخية والاقتصادية والمحتوى السياسي للقناعات الشعبية الراسخة وارتباط التطور الاجتماعي بالعوامل الخارجية ومدى قوة العامل الديني وتعارضه أو اتفاقه مع القيم الديمقراطية. وربما كان تفاعل هذه وغيرها من العوامل الرئيسية التي تحدد خصوصية التطبيق الديمقراطي في مختلف المجتمعات، مع التأكيد على خطوة اتخاذ بعض الأنظمة الاستبدادية من تلك الخصوصية كقوة لتعطيل عملية التحول الديمقراطي، أو النكوص والتراجع عن بعض إنجازاتها، وهو ما درجت عليه غالبية الأنظمة العربية خاصة في مواجهة الضغوط الخارجية من أجل الإصلاح السياسي.

وإذا كان واقع الحال في مصر يشير إلى الحاجة لتسريع الخطى نحو بناء ديموقراطية حقيقية تتوفر لها المقومات الأساسية التي اتفقت حولها الأدبيات السياسية، فإن إبراز خصوصيات الحالة المصرية يلقي الضوء على معالم الطريق إلى الديمقراطية والملاحم البارزة التي تحدد مفهومها دون موارد أو تحايل على تحقيق هذا الهدف، بعد طول ما تعرض له من تشويه تحت مسميات العدالة الاجتماعية والحد من تنامي الفردية أو فرض ضوابط غيبية في إطار دعاوى دينية غامضة تأبى الكشف عن حقيقة نواياها. ونعرض فيما يلي ثلاث حزم من المحددات التي تسهم في بيان الملامح الرئيسية للديموقراطية المصرية المأمولة.

أولاً: حزمة العوامل التاريخية:

1- إن شعب مصر رسخ تحت الحكم الأجنبي لما يزيد عن 2500 عاماً، إذ كان حكم رجال يوليو الأول منذ تلك القرون الطويلة، ويقدر ما تشكل هذه الحقيقة التاريخية مبرراً لتطلع المصريين للحكم الوطني، بقدر ما تضعف الثقة في إمكانية تصديهم لحمل مسؤولية الحكم خاصة وأن النظام الناصري قد خلط بين إدارة الحكم والمحكوم، واستوعب تطلعات الجماهير للكرامة الوطنية والمكانة الإقليمية دون مشاركة فعلية من جانب الجماهير.

2 - إن سقوط مصر تحت الحكم العثماني واستمرار المصريين ولاية الخلافة الإسلامية لأموهم قد أدى إلى تراجع المشاعر الوطنية في مواجهة المشاعر الدينية حتى لدى الزعامات النخبوية والشعبية التي قادت الحركة الوطنية إلى ما قبل وقفة عرابي.

3 صدمة الاحتلال البريطاني أيقظت الوعي الوطني، وتلاقيه مع تحرك سعد زغلول وصحبه لإزالة هذا الاحتلال، أدى إلى تحديد المطالب الوطنية تجاه نظام الحكم، فكان البديل ليبراليا بالضرورة، بحكم نزوع الشعب للتخلص من حكم الخلافة التي استسلمت للاحتلال، بل وتآمرت معه ضد مصالح الشعب وبحكم ثقافة وفكر قيادات تلك المرحلة السياسية والثقافية.

ثانيا: حزمة العوامل الجغرافية:

1 كشفت التحركات الشعبية في أوائل القرن الماضي عن اختلاف مسارات كل من مصر وشمال أفريقيا عن تلك التي اتخذتها حركة الشعوب في المشرق العربي، وقد أدت سياسات الدول الاستعمارية تجاه إرث الإمبراطورية العثمانية إلى تعميق هذا الاختلاف المشار إليه. فقد عمد البريطانيون إلى قمع الحركات الانفصالية في العراق بهدف توحيد أشتاته العرقية والطائفية، بينما سعوا إلى تجزئة وحدة ما كان يسمى بسوريا الكبرى لأسباب يأتي في مقدمتها إقامة دولة إسرائيل. وقد أدت هذه المحاولات إلى تقوية النزعة الوحدوية في المشرق العربي، حيث قامت سوريا بالجهود الرئيسية في هذا الشأن، بينما أدى غياب مصر عن تطورات المشرق إلى انغماسها في تأمين مصالحها الحيوية مع السودان واتساع دائرة روابطها مع شمال البحر المتوسط وأوروبا بوجه عام، وتعرضها لرياح الليبرالية القادمة إليها من تلك القارة، وقد دفعت هذه الوشائج المتوسطة مصر إلى مقدمة الدول العربية والإسلامية، وتأهلت للقيام بدور رائد في نشر الفكر الغربي الليبرالي وكذا نمط الحياة الأوروبية من خلال دورها المشار إليه.

2 تشكل منابع النيل في أفريقيا ومشاركة تسع دول أفريقية مصر في حوض النيل رابطة حيوية مع تلك القارة التي تمزقها النزاعات الحدودية والقبلية والتي تنعكس بدورها على نصيب مصر من إيرادات النهر ومستقبل ما تقيمه من مشروعات زراعية وغذائية تقوم عليها حياة سكان الوادي، ولاشك أن انتشار الديمقراطية في تلك الأصقاع من شأنه أن يوفر قدرا من الاستقرار يؤمن المصالح المائية الحيوية يفوق في أهميته اضطراب الأوضاع في العالم العربي وتداويات تفاقم مشاكله الإقليمية.

ثالثا: حزمة العوامل الثقافية:

- 1 - يعتبر الإسلام أحد أهم المكونات الثقافية للأغلبية المسلمة في مصر، وإن كانت تلك الأهمية قد اتخذت طابعا يتصف بالسماحة والمرونة مقارنة بدور الدين في الدول المحيطة التي حكمتها طوائف مذهبية ألقت بثقلها على النظام السياسى، بخلاف ما كان عليه الحال في مصر، التي تصدى حزب الوفد الليبرالى لتطلعات الملكية المصرية للسير في هذا الطريق واعتراضه صراحة على إضفاء صبغة دينية على تتويج الملك فاروق عند صياغة دستور 1923.
- 2 - ميلاد حركة الإخوان المسلمين في أواخر العشرينيات من القرن الماضى والتي استطاعت بفضل الملكات التنظيمية والقدرات الدعوية لمؤسسها أن تحقق انتشارا واسعا في قطاعات اجتماعية ومهنية وأكاديمية عريضة، مزجت الدين بالسياسة، وعمقت الهوية التي كانت تفصل بين عوامل الجذب إلى الموروث يأسا من إمكانية تجاوز الفجوة الحضارية التي تفصلنا عن مجتمعات الرفاهية في الغرب، التي كانت النخبة تتطلع إلى الالتحاق بها. كما كان لإبراز الجانب الدينى فى القضية الفلسطينية أهمية كبيرة فى تقوية النزعة الإسلامية شعبيا.
- 3 - أدى اتباع ثورة يوليو لنهج الاستبداد الشرقى مغلفا بمغازلة المشاعر القومية والإحباطات الطبقيّة وخبرات التبعية المذلة للاستعمار، إلى تراجع حاد فى مؤشرات التنمية وزيادة مؤشرات التخلف الحضارى الذى أتاح الفرصة لازدهار فكر دينى قاصر يميل إلى العنف ويضيق من استيعاب متطلبات التقدم وفقا لمعايير العصر.

ملامح المفهوم المصرى للديموقراطية:

عن الرؤية الليبرالية للديموقراطية فإنها لا تنشأ نقاء عقائديا أو تستلهم نموذجا نظريا تتسج على منواله ووفقا لمواصفاته مفهوم الديموقراطية فى مصر. وإنما يجب أن تأخذ تلك الرؤية أو هذا المفهوم، العوامل التاريخية والجغرافية والثقافية السابق عرضها والتي يمكن توضيح انعكاساتها لإكساب الديموقراطية فى مصر للخصوصيات التالية:

- 1 - تأكيد التمسك بالقيم التي جاء بها الإسلام وبشر بها رسوله، وهى فى جملتها تتفق مع القيم التي تتمسك بها المجتمعات الإنسانية المعاصرة. ومن شأن التعامل مع هذه القيم كنسق أخلاقى واحد أن يزيل العوائق التي قد تحول دون تبنيها. فالإيمان بحقوق الإنسان الذى كرمته الرسالات السماوية يحول دون ما قد تتعرض له المرأة من قيود تحد من استكمال مقومات شخصيتها والسيطرة على مقدراتها وتغليب العقل على النقل يسهم فى إخراج القضايا السياسية الهامة من إطار الغيبيات الغير

- قابلة للنقاش أو القياس أو المقارنة إلى إطار الواقع، وهذا ينعكس على سبيل المثال في تحديد أولويات السياسة الخارجية المصرية، سواء كانت عربية إسلامية أم أفريقية أو متوسطة.
- 2 -التأكيد على ضرورة الاهتمام باستعادة مصر دورها الرائد في مجالات العلم والثقافة على نحو يتناسب وتعداد سكانها وما تبقى لها من موارد بشرية مؤهلة. وأن تتسع دائرة تعاونها الإقليمي لتشمل هذه الأنشطة وبالتالي نكتسب حرية البحث العلمي، وإجراء استطلاعات الرأي وقياسه أهمية في منظومة البناء الديمقراطي.
- 3 -تأكيد العلاقة بين دعم الديمقراطية وتحرير الاقتصاد، وبين تحرير الاقتصاد وتزايد قدراته على مواجهة أعباء توسيع نطاق العدالة الاجتماعية.
- 4 -تدعيم الآليات التي تؤدي إلى تقليص دور الفرد وتدعيم دور المؤسسات إذ أن الخلل في علاقة دور كل منهما كان له أثر مدمر على مختلف أوجه الحياة في مصر، ويأتي تداول السلطة في مقدمة تلك الآليات، ولذا فإن الاقتداء ببعض الديمقراطيات التي تسمح بتجديد ولاية رئيس الجمهورية بلا حدود تضر بالأداء في العمل العام في مصر وتعوق التقدم، إذ أن عدم التداول السلمي سينسحب تلقائياً إلى المستويات الأدنى، ولا يخفى ما يعنيه ذلك من تكون جماعات المصالح وإحباط القدرات الشابة، وتكلس عملية اتخاذ القرار.
- 5 -الإيمان بان الإفراط في الديمقراطية يقل ضرراً عن الإفراط في الاستبداد وأن التدرج في منح الحرية للشعوب غالباً ما يخفي نزوع الحكم إلى إطالة زمن الاستبداد.

وقد يلاحظ العلاقة الوثيقة التي تربط بين الدستور باعتباره الوثيقة الأساسية لتحقيق التواصل بين تراكمات الماضي وآفاق المستقبل، والمفهوم الوطني للديموقراطية. ولذا فإن الملامح التي عرضت تتسم بالديناميكية، وتستوجب أن تتصف بالمرونة والقابلية للتطوير، باعتبار أن الديمقراطية في مصر حديثة العهد، ووليدة مخاض شاق ما زال معرضاً للإجهاض، بالإضافة إلى ما يتهدها من بؤر الاستبداد في النظام السياسي، أو التهديد باختطافها من جانب بعض التيارات السياسية المؤثرة.

• هدى راغب عوض:

في مقاله الشهير، "الموجة الثالثة للديمقراطية" Third Wave of Democratization عرض صمويل هانتينجتون للعناصر المؤثرة على عملية التحول للديمقراطية الى جانب العناصر المقاومة لعملية التحول في الوطن العربي. هذه المنطقة قد لمستها الموجة الثالثة لكنها لم تغطيها بالكامل أو تجرفها بالكامل

الى عمق عملية التحول كما حدث لمناطق أخرى مثل شمال شرق آسيا و أمريكا اللاتينية ودول جنوب ووسط أوروبا في النصف الثاني من السبعينيات من القرن العشرين.

ويرجع السبب في صعوبة التحول الى الديمقراطية في المنطقة العربية الى التراث والثقافة التي تتصف بما يعرف بالثقافة الأبوية أي بالشكل الهرمي الذي يجعل تمركز السلطة في قبضة فرد أو نخبة تعطى نفسها حق الوكالة والوصايا على رعاياها تماما مثلما يفعل الأب لعائلته - حتى اصبح لقب الأب ورب العائلة والعاقل من الألقاب التي يفضلها زعماء الدول العربية. وبالرغم من تأصل السلطة الأبوية في المجتمعات العربية الا أن التاريخ يعرض لفترات من التغيير او الانفصال عن هذه الثقافة من خلال محاولات جادة للتحول الديمقراطي. فقد شهدت مصر دون سائر الدول العربية الموجة الأولى من الديمقراطية منذ عام 1866-1882 حيث توقفت بسبب فرض الحماية الانجليزية على مصر. ثم زحف المد الثاني من موجة الديمقراطية وبشكل أعمق بالرغم من وجود الاحتلال في الفترة ما بين 1923 حتى 1954 لتتراجع للمرة الثانية بزعم اعادة بناء مؤسسات الدولة.

بالنسبة للموجة الثالثة فقد كانت لها خصوصيتها- حيث زحفت على مناطق كثيرة في العالم نتيجة للأزمات الاقتصادية ولانهيار الأيدولوجية الشيوعية. هذه التداعيات أفسحت المجال للموجة الثالثة للديمقراطية أن تنتشر وتزحف في المناطق السابق ذكرها. والحقيقة أن المنطقة العربية لم تستطع أن تكون بمعزل عن هذه الموجة - فقد مرت بأزمة بعد نكسة 1967 مما أدى الى اهتزاز مكانة ولا أقول شرعية النخب الحاكمة والأنظمة السلطوية في ذلك الوقت. لكن سرعان ما استعادت هذه النخب وضعها بعد نصر أكتوبر 1973. الا أن مبدأ التغيير أو التحول الى الديمقراطية بات اضطراريا. ففي مصر أعطى النظام السياسي هامش من الحريات في التعبير والمعارضة من خلال اعادة تشكيل أحزاب سياسية قديمة وجديدة- تعدد الجرائد اليومية وتوزيعها منها ما يعبر عن التيار الرسمي والمستقل والمعارض والديني، لكن تظل عملية التحول الى الديمقراطية مقيدة حتى أصبحت الصفة الرسمية لها ما يعرف بالتعددية المقيدة.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو هل يوجد في مصر والمنطقة العربية المتطلبات اللازمة لتفعيل عملية التحول الديمقراطي؟

وبالعودة الى مقالة هانتجتون نجد انه حدد خمس قوى أو فئات CATEGORIES تستطيع القيام بالتغيير وهذه الفئات هي القيادة السياسية أو النخبة السياسية POLITICAL ELITE و رجال الأعمال أو أصحاب المشاريع ENTREPRENEURS وبعد ذلك يأتي المثقفين INTELLECTUALS ثم يأتي القطاع الشعبي POPULAR ، وأخيرا يأتي دور العامل الخارجي FOREIGN FACTOR.

واعتبر هانتجتون أن الفاعل الحقيقي والأهم في عملية التغيير هو النخبة السياسية، لأن الفاعلون الآخرون يمكن جداً للنخبة السياسية إما أنها تستوعبهم لصالحها، أو تشل حركتهم، خاصةً القطاع الشعبي. ومن هنا فإن أي تغيير حقيقي لابد وأن يتطلب إرادة سياسية وإرادة شعبية معا لأن القاعدة أو القطاع الشعبي لن يستطيع أن يقوم وحده بالتغيير المنشود.

وبالتالي أنا أرى أن التغيير في مصر يستوجب عدة متطلبات هي:

- وجود احزاب سياسية فاعلة وحقيقية بمعنى أن يكون لها دور فاعل ومؤثر في تجميع مصالح الشعب والتعبير عنها. وهذا يتطلب قدر من الاستقلالية عن تبعيتها للحكومة من حيث التمويل والقدرة على ادارة المشاريع التي تخدم أعضائها ومصالحهم.
- انتخابات حرة ونزيهه تتميز بالشفافية والمصداقية التي لدى الأحزاب السياسية من خلال انجازاتها والتوعية السياسية التي تقوم بها.
- مجتمع مدني قوي
- سلطة صحافة مستقلة تقوم بعملية تثقيف حقيقية للمواطنين
- جماعات ضغط وجماعات مصالح

مرة أخرى يطرح السؤال نفسه هل هذه المتطلبات متوافرة؟ وان كانت متوفرة هل لها فاعلية التأثير والتغيير الحقيقي؟ أم هي موجودة شكلا لكنها تفتقد المضمون الحقيقي وتظل القدرة على احداث تغير كلي أو جزئي في يد النخبة الحاكمة كما أكد صمويل هانتجتون في مقاله.

مرة أخرى هل يوجد فاعلين مؤثرين في المجتمع؟

الاجابة نعم، وهم المفكرون والمتقنون والرأسماليين أو رجال البنزنس. لكن الى أي مدى يمكن أن يصبحوا جماعة ضغط من اجل التغيير؟ هذا هو السؤال.

أيضا هناك احتياج ملح لايجاد آليات تستوعب أهم فئة اجتماعية وهي الشباب في الفئة العمرية تحت الأربعين والتي تقدر نسبتهم لاجمالي عدد السكان بأكثر من 60%، فالشباب هم قوة التغيير الحقيقية بأي مجتمع، وهذا القطاع الكبير من الشباب إذا لم تستقطبه القنوات الشرعية فسيسهل استقطابه من جهات عدوانية تهدد المجتمع ككل.

• **عبد المنعم أبو الفتوح:**

أنا الحقيقة سأتكلم عن نقطتين سريعتين في موضوع الدستور. طبعاً نحن ضد مسألة (الكوتا) والمحاصصة، لأنها ستدخل المجتمع في نفق مظلم. النظام الانتخابي الأوفق لمجتمعنا لمعالجة أي قصور في دخول شرائح معينة هو (القائمة)، ومن خلال القائمة يمكن نبدأ.. مع تأكيدى ان هذا الاشكال، ليس إشكال النظام في مصر، فهو ثقافة خاطئة أصبحت تسود المجتمع كله.. وأنتجت قيماً خاطئة فالمسائل الطائفية الموجودة سواء الدينية، أو مواقف التمييز ضد المرأة. كمرحلة انتقالية..... يمكن أن تكون (القائمة) حلاً لهذه المسألة.

أنا أتصور أن طبيعة مجتمعنا تتوافق أكثر مع النظام البرلماني لمعالجة جريان الاستبداد في (دماء المخلوقات المصرية)، حينما يعالج هذا الداء في البيت وفي الأسرة وفي المدرسة وفي التنظيمات وفي الأحزاب، وقتها لن يكون هناك فرق كثير بين ان يكون النظام رئاسياً أو برلمانياً أو يجمع بينهما و لعل هذا يجد من حالة (عشق السلطه).. التي رافقت التاريخ الانساني في مراحل التخلف و الجمود.

أنتقل للأهم... " نحن جلسنا كثيراً كقوة سياسية منذ عام 84 نضع موائيق ونظريات وأفكار للتعاون، وأنا متصور الحقيقة من فهمي واختلاطي واتصالي ببقية الإخوة في التيارات أننا تجاوزنا مرحلة الأفكار والرؤى بقدر كبير... أو على الأقل أصبح هناك اتفاق عام على بعض القضايا. والسؤال هو: كيف ينفذ ما اتفقنا عليه منذ زمن؟ كيف نحوله إلى واقع؟ وكل التشكيلات التي شاركنا في تكوينها .. سواء لجنة التنسيق بين النقابات سنة 86 أم إلى ما انتهينا إليه الآن وهو الجبهة.

وللاسف الناس تحضر وكأنها تنوى أن لا تلتزم بما نتفق عليه، و تنوى أن لا تفعل ما اتفقت عليه. والحقيقة أن هذا رأيتة في الأداء البرلماني.. فمثلا حين تجد قضايا مهمة نتفق عليها، نجد ان بعض نواب المعارضة لا يوافقون على المشاركة فيها.. نحن نقول ان هناك 124 معارضاً في البرلمان من إخوان و مستقلين و أحزاب. الذين وقعوا على الرفض لترشيح رئيس الجمهورية 95 عضواً فقط، وهذه من القضايا التي تكلمنا فيها كثيراً وقلنا هذا لا يصح ولا يجوز..

في قضية تأجيل (المحليات)، و معروف أن تأجيل المحليات متصل بمسألة (التوريث). هناك أناس من المعارضة رفضوا التوقيع على مسألة تأجيل المحليات، أو امتنعوا أو غابوا.. هناك وسائل كثيرة في العمل السياسي يغيب فيها التنسيق... نعم يستطيع الفرد أن يرفض دون أن يقول أنه رافض.

أحياناً الفرد ينظر للمظاهرات و لا يجد فيها الا استاذنا الدكتور المسيرى او أستاذنا محمود أمين العالم ، ونجد رموزاً كثيرة جداً من المعارضة و.. الناس ليست موجودة! هل سنظل نجلس هكذا في الفنادق والقاعات، ونقول أفكاراً جميلة ثم نعود بلا أمل؟! ألا توجد مشاركة في عمل شعبي!؟

ان مظاهرة من 5000 مواطن عادي أو 10000، والـ 100000 بينهم 300 أو 400 من النخبة والمفكرين والرموز السياسية يعطي ثقلاً هائلاً لمعنى المظاهرة وتحقق الكثير من اهدافنا جميعاً كمصريين .

أ تصور أننا محتاجون إلى أن نتفق على الجبهة التي قامت الآن وجمعت كل القوى السياسية، نفعلها وننشطها، نكون مخلصين لفكره استمرارها و نجاحها.

مشكلتنا ليست في الأفكار والنصوص، المشكلة أننا أمام نظام مستبد وفساد، ويصر على استمراره في الاستبداد والفساد، ولا يجد شيئاً يهدده، مثلما قال أحد رموزه: ما جدوى الديمقراطية، نحن لدينا الجيش والشرطة. نحن اذن محتاجون إلى الاتفاق على آليات عمل شعبي حقيقي نشارك كلنا فيه من أجل إحداث التغيير والإصلاح الذي أتفاءل بقرب حدوثه هناك أناس يقولون: لا فائدة، لا.. هناك فائدة وهناك بدايات، والذي حدث على مدار العامين الماضيين، في المعارضة والاحتجاج، ومن رفع سقف التعبير في الصحف والمؤتمرات والندوات، هذا كله لم يتم بإرادة من النظام ورغبة منه، لكن هذا تم رغم أنفه وبجهد ونضال، والناس دخلوا المعتقلات والسجون.

أنا أتصور أن ما نحتاجه ونتفق عليه ونمارسه بإخلاص وصدق وأتمنى من القوى السياسية الأخرى أن تكف عن السير وراء مسألة الانشغال بالتيار الإسلامي والإخوان.. و لابالغ اذا قلت لكم ان تيار الإخوان أمامه 100 سنة حتى يقترب من حكم مصر.

هذه القصة تسعد النظام كثيرا ويشجعها، لا يجب ان ننشغل ببعضنا البعض.. ما يجب ان يكون في اولويات اهتمامنا هو هل هناك ديمقراطيه ام لا؟؟.. هل هناك حريه ام لا؟؟ ولو الإخوان حصلوا على 400 مقعد في مجلس الشعب المصري في ظل هذا النظام لن يحكموا، والمجلس بجرة قلم يحل. لا بد من التآزر والتوحد على أساسيات الوجود الكريم على تراب هذا الوطن..وهي الحريه و العدالة والتمنيه ... والسلام عليكم.

• صلاح سالم:

دائماً الذي يتحدث في الآخر يكون حظه عاتراً لأن الناس تكون قد شعرت بالإرهاق وبالتالي سأحاول أن أخفف بعض الشيء من السجال الفكري، وأتحدث في بعض النقاط العملية. ولكني أبدأ حديثي بالكلام في نقطة فكرية واحدة لاحظتها في سجال كثيرين من الذين تحدثوا، فأنا شعرت أن التجربة الإيرانية كانت حاضرة في النقاش، واستشعرت هذا من الحديث عن فكرة أن يكون هناك مجلس يفوق مجلس الشعب أو البرلمان لكي يحدد قضية شرعي وغير الشرعي، ويخلق دور للدين على حساب السلطة المدنية وبالتوازي معها.

في حين غابت عن الوثيقة والسجال الفكري حولها قضية التعليم في مصر. فالوثيقة أهملت التعليم برغم أن جزءاً كبيراً من الكلام الذي أثير سببه أن التعليم المصري لا يزال فاشلاً، ولا يزال غير قادر على حل الإشكالية الأساسية التي تنتج علاقة السياسة بالدين وهي إشكالية العلم بالدين.

في التاريخ الأوروبي - وهو التجربة الليبرالية الأكثر نصعاً - الذي حُجِّم الكنيسة وردها إلى مجالها - المجال الروحي - كان في الحقيقة هو الدين وليس السياسة. فمصلحين إجتماعيين ودينيين من أمثال جون كالفن ومارتن لوثر كنج لم يستطيعوا أن يضعوا الكنيسة في حجمها الطبيعي. الذي وضع الكنيسة في حجمها الطبيعي والذي حل إشكالية السياسة بالدين هو العلم. لأن الذي حلها كان كوبرنيكوس وكابلر وجاليليو في القرن السابع عشر والثامن عشر.. هذا هو ما أعاد الكنيسة لحجمها الطبيعي، وحل إشكالية السياسة بالعلم. هذا يجعلنا نعطي دوراً أساسياً جداً لقضية التعليم؛ لأن التعليم هو الذي سيعيد صياغة العقلية المصرية، وهو الذي سيخلق عندنا نوعاً من الديمقراطية الليبرالية، لأنني لاحظت من هذا السجال أن هناك مسعى لاستيراد النموذج الإيراني، والسعي لنوع من أنواع الديمقراطية التشاركية وليس الديمقراطية الليبرالية، في حين أن لدينا النموذج التركي الذي يجب أن نكون أقرب إلى الاحتذاء به من النموذج الإيراني.

هناك فقط نقطتان بسيطتان أحب أن أضيفهما، الأولى أن كل الذين تكلموا عن فكرة التمثيل الفئوي سواءً للمرأة أو للأقباط أو لغيره، أعتقد أن تفكيرهم ينطلق من واقع استاتيكي.. أو بالتحديد من حالة الانتخابات الأخيرة التي لم توفر فرصة لتمثيل الأقباط أو المرأة بصورة عملية، لكن أعتقد أن أي تمثيل فئوي سيفتح علينا باب جهنم، وسيقلص من حجم أو عمق التجربة الليبرالية في مصر.

لكن الحل الطبيعي إذا التجربة بدأت تتحرك، وإذا المجتمع بدأ يتحرك في سياق ديمقراطي، إذا تغير قانون الانتخابات سيسمح بهذا التمثيل، لأنه إذا كان 75% من المصريين لم يصوتوا في الانتخابات.. فهذا معناه حالة رعب من مجرد التصويت، فما بالنا إذا كانت القضية أكبر من التصويت.. وأقصد هنا الترشيح سواءً للانتخابات البرلمانية أو للانتخابات الرئاسية، فبالأكيد ستكون حالة الرعب أكبر بكثير.

لكن في إطار قانون انتخابي نزيه وعادل يأخذ مثلاً بنظام الرقم القومي لمنع التزوير و يسهل حضور الناس، وفي ظل مناخ انتخابي تختفي فيه أعمال البلطجة والبلطجية، ويختفي فيه سيطرة رأس المال، ويختفي فيه العنف، أعتقد أن هذا المناخ هو الذي سيجعل 80 أو 70% على الأقل من المصريين يشاركون في الانتخابات، وسيدفع بدماء جديدة من الأقباط ومن المرأة بشكل أكبر مما هو موجود.. بدون أي نوع من أنواع التمثيل الفئوي.

نقطة أخيرة، الوثيقة اقترحت ان تكون فترة بقاء الرئيس في منصبه هي خمس سنوات وأن تكون نفس المدة هي الفترة الخاصة ببقاء البرلمان ، أنا أرى أن تزداد فترة الرئيس إلى ست سنوات أو سبع سنوات، لأن

فكرة الاستمرارية مهمة.. لأن مؤسسة الرئاسة في مصر هي المؤسسة التي تضمن الاستمرارية، وهي التي تسمو حتى على الأحزاب وعلى الصراع الحزبي، وأعتقد أن فترة سبع سنوات ليست كبيرة، وإذا كان الرئيس أداؤه غير جيد، فإن فترة السبع سنوات لا تمثل كارثة ولن تكون هناك مشكلة كبيرة. وإذا كان أداؤه جيداً ففكرة الأربع عشرة سنة -في إطار تغيير حزبي في إطار برلماني- أعتقد أنها لن تمثل مشكلة؛ لأن مؤسسة الرئاسة في مصر لها قداسة ولديها نوع من تجسيد الاستمرارية المصرية.

ايضا لا يجب أن تنتهي فترة حكم البرلمان وفترة حكم الرئيس في وقت واحد، لأن في هذه الحالة يمكن ان يحدث فراغ دستوري لأي سبب من الأسباب. لكن فكرة التغيير بين سبع سنوات كفترة للرئيس وخمس سنوات كفترة للبرلمان يجعل دائماً هناك اختلاف، ويستطيع المجتمع يلتقط أنفاسه ما بين انتخابات الرئاسة وانتخابات البرلمان.

• عاطف السعداوي

بداية انا اتفق مع كل ما جاء في الوثيقة، وكذلك أعتقد انه لا يوجد أي خلاف جوهرى عليها من قبل الأحزاب والقوى السياسية الموجودة، لأن نقاط الاختلاف بين الاحزاب والقوى السياسية حول مستقبل الديمقراطية والإصلاح السياسي في مصر تبدو ضئيلة للغاية، ويشهد على ذلك الكثير من الوثائق التي تبلورت في الفترة الماضية والتي عكست إجماعاً وتوافقاً كبيراً بين القوى السياسية حول متطلبات الإصلاح السياسي المنشود في مصر ، ولذلك أعتقد كما قال البعض أن الأجدى والأكثر أهمية هو الإتفاق على آليات العمل والتنفيذ، أو الوسائل التي يمكن من خلالها تحديد كيفية النزول بما جاء في هذه الوثائق إلى أرض الواقع.

أعتقد أن هذه النقطة هي التي تحتاج الى تضافر الجهود وهي التي تحتاج إلى توافق حولها من قبل كافة القوى السياسية ، لأنه لا يوجد خلاف على المبادئ ولكن ربما يوجد خلاف حول آليات التطبيق ومن ثم هذا هو الذي يحتاج الجهد الأكبر.

وأنا هنا اقترح آلية من هذه الآليات وهي تتمثل في الدعوة لمؤتمر تأسيسي تشارك به كافة القوى السياسية الموجودة في مصر سواء كانت أحزاب رسمية أو أحزاب تحت التأسيس أو قوى لم تحظى بعد بغطاء الشرعية القانونية بالإضافة الى بعض الشخصيات العامة المصرية المستقلة والمشهود لها بالكفاءة والنزاهة والوطنية والتي تفضل العمل بعيداً عن المظلة الحزبية

على ان ينتخب هذا المؤتمر عدة لجان فرعية: تتمثل مهمة اللجنة الأولى فى وضع دستور جديد والثانية في مراجعة كافة القوانين السياسية الموجودة مثل قانون مباشرة الحقوق السياسية وقانون الانتخابات الرئاسية

وقانوني مجلسي الشعب والشوري وقانون الاحزاب السياسية وقانون النقابات المهنية وبعض مواد قانون العقوبات والمتعلقة بالحبس في قضايا النشر، ثم تقترح اللجنة تعديل هذه القوانين او وضع قوانين جديدة بديلة وتتمثل مهمة اللجنة الثالثة في مراجعة القوانين ذات الطبيعة الاقتصادية لمراجعة ما يشوبها من أوجه خلل تضع اقتصاد البلاد كله في قبضة فئة قليلة من رجال الأعمال دون رقابة او محاسبة، على ان تقترح هذه اللجنة التعديلات المناسبة لهذه القوانين بما يضمن إعادة توزيع الدخل القومي بشكل عادل بين المواطنين وضمان سيطرة البلاد على -واستفادتها من- مواردها ودخلها .

وبعد أن تنتهي هذه اللجان من أداء عملها يعود المؤتمر للإنعقاد مرة أخرى ويعرض عليه الدستور الجديد والقوانين التي انتهت تلك اللجان من إعدادها لمناقشتها والتصويت عليها.

وبعد أن يقرها المؤتمر تصدر هذه القوانين بالإضافة للدستور الجديد مرفقة بوثيقة يتعهد كل الموقعين عليها بالالتزام بما أقره المؤتمر من دستور جديد وقوانين جديدة كمنهج للحكم إذا ما وصل أيا من تلك القوى للسلطة في يوما من الأيام، كما تتعهد تلك القوى الموقعة على الوثيقة بعرض هذه القوانين على الشعب للاستفتاء عليها بمجرد وصولها للسلطة.

ولعل مثل هذه الوثيقة يمكن أن تحل إشكالية أخرى طالما أثيرت في هذه الندوة، وهي تلك المتعلقة بهواجس البعض من إنقلاب بعض القوى على الديمقراطية إذا ما وصلت للسلطة، فطالما وقعت كافة القوى السياسية على هذه الوثيقة فإن هذا بمثابة ضمانة بالالتزام بما جاء فيها

• حسن نافعة:

أنا أظن أن هناك اتفاق عام حول تشخيص الأزمة الديمقراطية في مصر، وتشخيص الواقع الذي نعيشه.. وأظن أو أنا انطباعي الذي خرجت به من خلال مجموعة الندوات التي حضرتها وهي.. تكاد تكون بالعشرات حول الأزمة الديمقراطية في مصر، إن هناك نظامًا سياسيًا غير قابل للاستمرار، وأنه مطلوب إقامة نظام سياسي جديد، خصوصًا أننا أمام معضلة غير قابلة للحل.

فنحن لا نعرف على وجه التحديد ماذا يمكن ان يحدث في المستقبل, فمستقبلنا السياسي غامض، ودعوني اتحدث بصراحة ..فرئيس الدولة وهو له كل الاحترام، وبصرف النظر عن المواقف الشخصية تجاهه أو تجاه سياساته، بلغ من العمر 77 عامًا، وهو منتخب حتى 2011، وعندها سيكون عمره 83 سنة، وخلال هذه الفترة يمكن ان يحدث أي شيء بفعل القضاء والقدر، وفي هذه الحالة سيجد النظام نفسه في مأزق لأنه ليس

لديه آلية لإختيار رئيس بديل... فنحن لا نعرف بالضبط ما هي الآلية التي سيتم من خلالها انتخاب رأس النظام.

فالمادة 76 من الدستور عدلت بطريقة معينة، وبالتالي إذا طُبِّق نص المادة 76 بالطريقة الموجودة حالياً، لن يكون هناك سوى الحزب الوطني فقط هو الذي سوف يحق له دستورياً أن يتقدم بمرشح للتنافس على المنصب،، ووقتها سيعطي الحزب الوطني الأصوات التي تُمكن بعض الشخصيات المستقلة من الترشيح بحيث تأخذ الانتخابات الشكل التنافسي الوهمي المطلوب وتجرى انتخابات مسخ مثل التي حدثت لإختيار الرئيس مبارك.

إذن نحن أمام أزمة كبرى، وأزمة حقيقية تواجه المجتمع المصري، وعلى المجتمع المصري أن يبحث عن وسيلة للتغيير والخروج من هذه الأزمة.

نظرياً التغيير يمكن أن يتم من خلال أشياء كثيرة، يعني ليس بالضرورة أن تكون هناك طريقة وحيدة لكسر هذا النظام المغلق، وأنا أسمى النظام السياسي المصري الحالي نظاماً مغلقاً، وغير قابل للاختراق، لكن يمكن اختراقه بكذا وسيلة. كان من الممكن اختراقه من خلال نظام الانتخابات لو المادة 76 من الدستور عدلت بطريقة تسمح لشخصيات حقيقية أن ترشح نفسها، وتتنافس في انتخابات حقيقية حرة ونزيهة، كان ممكن في هذه الحالة أن ينتخب الشعب في لحظة رئيس جمهورية يعبر عن إرادته . فإذا انتخب رئيس جمهورية جديد على أساس شعبي، هذا يمكن أن يغير النظام بالكامل من أوله إلى آخره وبالتالي يعيد تشكيل النظام في لمحة بصر. لكن هذا لم يحدث؛ لأنهم لا يريدون حدوثه بهذا الشكل.

كان من الممكن للانتخابات التشريعية أن تغير طبيعة هذا النظام إذا تم كسر احتكار الحزب الوطني لأغلبية الثلثين في مجلس الشعب، وبالتالي كسر إحتكاره للآلة التشريعية التي تمكن من تشريع قوانين أو تغير الدستور.. وكان هذا ممكناً. ولكن هذا الباب تم إغلاقه بنفس الطريقة.

هناك معركة قادمة وأظن أنها يمكن أن تغير أيضاً من طبيعة هذا النظام.. وهي معركة استقلال القضاء. فلو أننا إمتلكنا آلية للضغط لتمرير مشروع قانون استقلال السلطة القضائية الذي طرحه نادي القضاة وأمكن الإصرار عليه والصمود حوله والتفت حوله كل القوى السياسية بحيث يمكن أن تفرض هذا القانون في النهاية .. يمكن ان يصبح ذلك آلية للتغيير.. لأنه إذا تحقق استقلال القضاء ستكون هناك انتخابات يسيطر ويشرف عليها القضاء، وبالتالي ستصبح انتخابات نزيهة، وبالتالي عجلة التغيير يمكن أن تبدأ من هذه النقطة.

لكن للأسف الشديد .. نحن نعرف جميعاً- من تجربة تعديل المادة 76، ومن تجربة الانتخابات التشريعية، ومما هو متوقع أن يحدث لمشروع قانون استقلال السلطة القضائية- أن الحزب الوطني لن يقبل

أن تكسر إرادته في أي مدخل من هذه المداخل: مدخل السلطة التنفيذية (الانتخابات الرئاسية) أو مدخل السلطة التشريعية (إنتخابات مجلس الشعب) أو مدخل السلطة القضائية (قانون استقلال السلطة القضائية).

وبالتالي على المعارضة ألا تقف مكتوفة الأيدي ويجب أن تبحث عن آليات ووسائل التغيير .

دكتور عصام قال إن هناك الجبهة الوطنية للتغيير وهذه خيار قائم. أظن أن الجبهة الوطنية آية تستحق أن ننتبه ونعطيها بعض الاهتمام، ونحن طرحنا في الجبهة بعض الأوراق، لكن يبدو أن هناك نقص في المعلومات حول الجبهة ومقترحاتها وأفكارها، لأنه ليست كل القوى والأحزاب تحضر إجتماعات الجبهة.. حتى الأحزاب التي تحضر واضح أنها لا تحيط قواعدها الحزبية علمًا بما يجري داخل الاجتماعات. فنحن أيضًا طرحنا أفكارًا وأظن أنها أفكار مهمة.

فاقترحنا لجنة للتنسيق البرلماني، بحيث يكون لكل تيار ممثل واحد في هذه الجنة ، ويكون هدفها تنسيق المواقف داخل البرلمان، بحيث يكون هناك مواقف موحدة بين المعارضة.. على الأقل حتى يظهر أن هناك جبهة معارضة ليست قاصرة على نواب الإخوان الـ 88 ، وإنما يمكن حشد تأييد حول قضايا معينة قد يصل لـ 130 عضو.

لكن هذا التنسيق البرلماني لن يكفي وحده، ولا بد من عمل على مستوى الشارع، لا بد من عمل على مستوى التجمعات الأخرى.. في الجامعات، على مستوى نادي القضاة.. فلا بد أن تكون هناك آليات للتنسيق بين كل القوى السياسية المطالبة بالتغيير حتى من خارج إطار الجبهة الوطنية للتغيير؛ لأن كل قوة سياسية من هذه القوى الراغبة في التغيير تعمل ولها آليات عمل وطرق مختلفة.

أنا أظن أن الخطوة القادمة هي ضرورة أن نتفق القوى السياسية الطامحة في التغيير والراغبة فيه على نص دستوري.. وأنا أريد أن أقول: لسنا في حاجة إلى 192 مادة في الدستور، لأننا نستطيع من خلال 40 أو 50 مادة على أكثر تقدير أن نضع نظامًا دستوريًا متناسقًا ومتكاملًا بصرف النظر عن الشكل الدستوري. فالنظم الديمقراطية معروفة: الشكل يمكن أن يتغير: فهناك نظام رئاسي وديمقراطي، هناك نظام برلماني وديمقراطي، وهناك نظام مختلط رئاسي برلماني كالنظام الفرنسي وهو أيضا ديمقراطي.

أنا شخصيًا أعتقد أن الطبيعة المصرية والتاريخ المصري أقرب إلى الأخذ بالنظام الفرنسي؛ لأن في النظام الفرنسي رئيس الدولة منتخب، وله سلطات قوية فيما يتعلق بمسألتين أساسيتين وهما مسألة السياسة الخارجية والأمن القومي، ولكن في المقابل رئيس الوزراء هو الذي تتركز في يده سلطة إدارة الحياة اليومية للشئون الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، ومسئول مسؤولية مباشرة أمام الجمعية الوطنية أو البرلمان، والبرلمان يستطيع أن يسقط رئيس الوزراء ويستطيع أن يسحب الثقة منه، ورئيس الدولة لا يستطيع أن يعين رئيس وزراء إلا من الحزب الحاصل على الأغلبية، ويمكن لرئيس الوزراء أن يكون من أغلبية سياسية مختلفة عن أغلبية

رئيس الدولة. وذلك كما في النظام الفرنسي الحالي الذي يتعايش فيه رئيس دولة ينتمي إلى أغلبية غير التي ينتمي إليها رئيس الحكومة.

ومع ذلك لا يستطيع أحد أن يشكك أبدًا في ديمقراطية النظام الفرنسي،، لأن الانتخابات تتم بشكل ديمقراطي، لأن هناك استقلالاً للسلطة القضائية، لأن هناك استقلالاً للسلطة التشريعية، هناك استقلال للسلطة التنفيذية، هناك Checks and Balances معروفة، وهذه المسائل يمكن ترجمتها فنيًا ووضعها فنيًا، ليست هذه هي المشكلة.

لكن أخشى ان تدور الخلافات حول موضوعات من قبيل نسبة الـ 50% عمال وفلاحين، وموضوع المحاصصة وأنا أعتقد أن هذا كلام لم يعد له أي مبرر على الإطلاق، ولا يجب أن نفتح هذا الطريق على الإطلاق، و يكفي أن ينص الدستور على بعض الحقوق التي تم الاتفاق عليها. وأظن أنه -من الناحية الفكرية- يستطيع الدكتور محمد السيد سعيد أو أي شخص تابع هذا التراث وهذا النقاش أن يستخلص أنه لا توجد خلافات جوهرية بين الفرقاء السياسيين حول مجموعة القيم التي يجب أن تحكم النظام الديمقراطي، ويجب أن يتضمن الدستور الجديد مجموعة حقوق فردية وحقوق جماعية، ثم الضمانات الخاصة بالفصل والتوازن بين السلطات داخل النظام السياسي المصري.

أنا أظن أن الجهد المتعلق بصياغة دستور جديد تتفق عليه القوى السياسية هو جهد مطلوب، ويجب أن نتجه له الأنظار في المرحلة القادمة، على الأقل ليقول المجتمع المدني إنه جاهز ومستعد لأن يضع أسسًا لنظام سياسي مختلف، وأنه متفق على هذا الهدف، وأن المنعزل والذي يحتكر السلطة بشكل غير شرعي هو الحزب الوطني أو هو النظام السياسي الحالي.

● محمد السيد سعيد:

- إذن الاستنتاج الأساسي هو أن ننظر إلى ورقة تلخص اتجاهات النقاش، وتحصر جميع الآراء الكبرى في القضايا الكبرى التي طرحت في هذه الندوة.
- لا نعني بالضرورة وثيقة لها قيمة سياسية، وإنما نعني بالفعل شيئًا يلخص اتجاهات النقاش. ونتيجة أنه كان من الصعب تصوير هذه الورقة.. وأنها غير مكتملة، خصوصًا أنها لم تأخذ باتجاهات النقاش في الجلسة الحالية، فسوف نرسل هذه الورقة إليكم بحيث نصوغها كورقة تلخص الاتجاهات الكبرى للنقاش حول مختلف القضايا التي أثرت في الندوة.

بالفعل الملاحظة التي قيلت حول أنه توفر لنا مجموعة كبيرة من الوثائق والمؤتمرات التي انعقد فيها التراضي أو الإجماع الوطني على جملة من القيم أو المطالب، هذه النقطة قوية جداً وحجة قوية جداً، بحيث أنه قد نضم بعض هذه الوثائق إلى الكتاب الذي ننتوي إصداره عن هذه الندوة. فإن نحن ملتزمون بأن نرسل ورقة بها تلخيص لاتجاهات النقاش، وأن تضم إلى كتاب يصدر عن الندوة.

في الحقيقة باسم مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام أشعر بدين كبير في عنقنا وعنقي شخصياً لتجشمكم جميعاً مغبة وجهد المشاركة في ندوة مجهدة فكرياً، ومجهدة بدنياً ايضاً. أعتقد أنه كان نقاشاً رائعاً بالفعل، أكد ما كنا نعرفه من قبل من أن هناك حركة حيثة تجاه بناء تراضي وطني حول جملة من القضايا الجوهرية المتعلقة بالقالب الديمقراطي، ولا تزال هناك خلافات، لكن أكثر هذه الخلافات حول أمور يمكن بالفعل حلها. أود في النهاية أن أعبر عن امتناني العميق لجميع حضراتكم لمشاركتكم النشطة في النقاش.

• علي خليفة الكواري:

شكراً دكتور محمد على دعوتي لقول كلمة ختامية. في بداية الجلسة أكدت أن دور مشروع دراسات الديمقراطية ودوري أنا وحضوري هذه الندوة هو دور المستمع. الموضوعات المطروحة هي عن مصر وتجربة مصر ومستقبل الديمقراطية في مصر. وهذه موضوعات تخص أهل مصر وهم أعرف بشعابها وأقدر على معرفة المسالك وتحديد الصعوبات وإستشراف المستقبل.

وفائدة مشروع دراسات الديمقراطية من هذه الندوة والدراسة التي سبقتها عن الديمقراطية في مصر، هي ما تبين من مسار وبدا من مشكلات وطرح من آفاق. فهذه تصلح للمقارنة وتفيد في اغناء التجربة العربية وتساعد على بيان القواسم المشتركة اللازمة لبناء نظم حكم ديمقراطية في الدول العربية. فشكراً لأخواني وأخوتي الحضور .

وشكراً لك أخي العزيز الدكتور محمد سيد سعيد على تنسيق هذه الندوة الرائدة، وشكراً لمركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية على رعايتها. والشكر موصولاً للأخت الفاضلة الدكتور سناء فؤاد عبدالله على دراساتها القيمة وتقديمها موضوع الندوة وكذلك الزملاء مقدمي اوراق العمل.

وفي الختام الشكر الجزيل يوجه للشباب الذين احسنوا الاعداد والتنظيم لهذه الندوة وأولهم اخي وصديقي
الاستاذ عاطف السعداوي وزملاءه الكرام.

انا حقا سعيد بعقد هذه الندوة وانعقادها حقق حلم راودنا في مشروع دراسات الديمقراطية وهو نقل الحوار من
اكسفورد الى البلاد العربية وها نحن نعقد اول ندوة سوف تليها ثلاث ندوات هذا العام في الكويت والمغرب والجزائر